إذا

فى لغة العرب

إعداد
الدكتور/ عوض مبروك عبدالعزيز شحاته
المدرس بقسم اللغويات

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد:

فهذا بحث موضوعه ["إذا" فى لغة العرب]. وهو مكون من فصلين:

تكلمت فى الفصل الأول عن إذا المضمنة معنى الشرط، وبينت فيه مراد العلماء بالشرط، واعتراض الشرط على الشرط، ومعنى التوقيت فى "إذا". كما تكلمت فيه عن حكم"إذا"، وإضافتها إلى جملة الشرط. وبينت السرفى تسمية كل من الشرط والجواب بهذا الاسم. وتكلمت عن خلاف العلماء فى العامل فى "إذا" المضمنة معنى الشرط. وناقشت ما ذهبوا إليه من أعمالها فى الشعر للضرورة. وأوضحت ما ذهب إليه البعض من خروج "إذا" عن الاستقبال، وتجريدها عن معنى الشرط، وخروجها عن الظرفية فى رأى بعضهم.

وفى الفصل الثانى تكلمت عن إذا المفاجأة، فبينت آراء العلماء فيها، وحصرت أساليبها، وبينت المسموع منها والمقيس ، كما ظهر لى بالدليل كما تكلمت عن وقوعها فى جواب الشرط وبينت رأى سيبويه من أنه لايجوز الجمع بينها وبين فاء الجزاء، لأنهما متعاقبان. وربطت كل ذلك بأساليب العرب وبالقرآن الكريم.

وقد بذلت فى هذا البحث جهدى، وقصرت عليه وقتى، فقرأت من

الشعر الجاهلى والاسلامى دواوين عدة، وحصرت آيات القرآن الكريم التى جاءت فيها "إذا" بأنواعها المختلفة.

وقد أعاننى ذلك على مناقشة سيبويه فيما جاء به من شواهد لإعمال "إذا" فى الشعر للضرورة، وتبعه فيها النحاة. وما ذهب إليه الفراء من إعمالها فى النثر والشعر عند بعض القبائل العربية. كما ناقشت ابن هشام فيما أورده من اعتراضات على القول بأن العامل فى "إذا" المضمنة معنى الشرط ما فى جوابها من فعل أو شبهه.

وخالفت ابن الحاجب والرضى فيما ذهب إليه كل منهما فى العامل فى "إذا" الواقعة بعد القسم. وبينت أن الصواب غير ما ذهبا إليه.

وقد توصلت فى ذلك إلى حقائق علمية ، وآراء جديدة ، تعين الباحث ، وتسر القارئ.

غير أنى لا أبرئ نفسى ، فالكمال لله وحده. وكل ما أرجوه منه سبحانه وتعالى ان يجعل عملى هذا خالصاً لوجهه. إنه على كل شىء قدير. وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت ، وإليه أنيب.

الدكتور/عوض مبروك عبد العزيز شحاته

الفصـــل الأول
"إذا" الشرطيـــة

تكون "إذا" ظرف زمن مستقبل مضمنا معنى الشرط غالبا إذا ربطت بين جملتين زمنهما مستقبل بالنسبة إلى زمن المتكلم، ومضمون الثانية منهما لازم لمضمون الأولى ومترتب عليه. مثل قوله تعالى: "فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ"[١] فالتوكل على الله فى أمر شرطه العزم وعقد النية على إنجازه. فمن إدعى التوكل على الله فى أمر لم يعزم عليه ولم يعقد النية على تحقيقه بإتخاذ الوسائل الكفيلة بذلك لا يكون متوكلا.

وقد ذاب المعربون على القول بأن "إذا" ظرف لما يستقبل من الزمان ، أو ظرف للزمان الستقبل. وفيه تجوز، لأن إذا ليست ظرفا للزمن وإنما هى ظرف للحدث الذى سيقع فى زمن مستقبل، لأن الزمن لا ظرف له. والصواب أن يقال: ظرف زمن مستقبل. والفرق بين القولين أن الإضافة تمنع أن يكون الزمن مظروفا، أذ الإضافة فيه على معنى "من" لاعلى معنى اللام ، لأن الظرف جزء من الزمان. فإنك تقول:

الظرف هو الزمان. فتكون الإضافة فيه من باب ثلاثة دراهم، وراقود خل، لأن الثلاثة هى الدراهم، والراقود هو الخل[٢].

وإذا كانت "إذا" مضمنة معنى الشرط استدعت جملتين ، نسمى الأولى منهما شرطا، والثانية جوابا وجزاء.

ويسمى فعل الأولى فعل الشرط، وفعل الثانية جواب الشرط وجزاءه.

وإنما سميت الأولى منهما شرطا، لأنه يلزم من وجودها وجود الثانية، ولا يلزم من عدمها عدم الثانية كما سنوضح فيما بعد. وسميت الثانية جوابا وجزاء مجازا ، ذلك أن حقيقة الجواب ما كان أجابة

لازمة لسؤال سابق عليه، وحقيقة الجزاء ترتب ثواب أو عقاب على إيقاع حدث أو نفيه. فجواب الشرط وجزاؤه أشبه الجواب الحقيقى من حيث كونه لازما عن القول الأول ، وأشبه الجزاء من حيث كونه مترتبا على فصل آخر. فسمى جوابا وجزاء مجازا [٣].

وإنما كانت "إذا" مضمنة معنى الشرط وليست شرطا لأن العرب لم يضعوا للشرط إلا كلمتين هما "إن" و "لو" ، والشرط معهما مفروض ، لامتوقع ولا واجب الوقوع. والجواب لازم لهذا الشرط المفروض. ف "لو" موضوعة لشرط مفروض فى الماضى، مع قطع المتكلم بعد لازمه فيه، و"إن" موضوعة لشرط مفروض فى المستقبل مع عدم قطع المتكلم بوجود لازمه أو عدمه فى المستقبل ، لأن الشرط المفروض ، لامتوقع ولا واجب الوقوع. فجواب "لو" ممتنع لامتناع شرطها، ومن ثم قالوا عن "لو" إنها حرف امتناع لامتناع ، لأن مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه، وبانتفاء اللازم ينتفى الملزوم. وقالوا عن "إن" إنها أم الباب ، لأن الأصل فى الشرط المفروض أن يكون فى المستقبل. ولو شرطها ماض حقيقة واستعمالا [٤].

و"إن" و"لو" حرفان وما عداهما من الأسماء والظروف التى تكون شرطا فإنها لم توضع للشرط، وإنماتضمنت معنى "إن"لأنها تشبهها فى الإيهام. فإذا قلت: من يأتنى أكرمه، كان معناه: إن يأتنى واحد من الناس أكرمه. وإن قلت: متى تسافر أسافر ، كان معناه: أى وقت تسافر أسافر. فجميع الأسماء والظروف المضمنة معنى "إن" تفيد الإبهام.

والإبهام فى "إن" يأتى من جواز وقوع شرطها وعدم وقوعه.
والإبهام فى "من" المضمنة معنى الشرط يأتى من ناحيتين: جواز وقوع

شرطها وعدم وقوعه، ويأتى فى الفاعل إذا قلت: من يأتنى أكرمه، أو فى المفعول إذا قلت:من تكرمه أكرمه. والإبهام فى الظرف المضمن معنى الشرط يأتى أيضا من ناحيتين: من ناحيه الظرف ذاته، لأنه زمن أو مكان غير معين، ومن ناحية فعل الشرط، حيث يحتمل الوقوع وعدمه. ومن ثم فإن الأسماء والظروف المفيدة للشرط إنما تضمنت معنى الشرط لأنها على الإبهام مثل "إن"

أما "إذا" فزمن معلوم مؤقت، وشرطها واجب الوقوع. فإذا قلت: إذا صليت الظهر كافأتك فأنت على يقين أنه سيصلى الظهر فى الوقت الذى تعلمه، لأن "إذا" زمن معلوم مؤقت. فإن كنت فى شك من وقوع الصلاة قلت: إن صليت الظهر كافأتك. قال سيبويه: ["إذا" تجىء وقتاً معلوماً، ألاترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمرّ البُسْر[٥] كان حسناً ، ولو قلت: آتيك إن احمر البسر كان قبيحا. فـ"إن" أبدا مبهمة. وكذلك حروف الجزاء][٦]. اهـ

وقال المبرد[. . . ألا ترى أنك إذا قلت: إن تأتنى آتك، فأنت لاتدرى أيقع منه إتيان أم لا؟ ، وكذلك من أتانى أتيته . إنما معناه إن يأتنى واحد من الناس آته. فإذا قلت: إذا أتيتنى وجب أن يكون الإتيان معلوما ، ألا ترى إلى قول الله عز وجل [إذا السماء انفطرت] ، و[إذا الشمس كورت] و[إذا السماء انشقت] أن هذا واقع لا محالة. ولا يجوز أن يكون فى موضع هذا "إن" ، لأن الله عز وجل يعلم، و"إنما مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر][٧]. اهـ

ولما كانت "إذا" لإبهام فى زمنها ولا فى شرطها فخالفت بذلك "إن" كان تضمنها للشرط عارضا.

ومن ثم استعملت ظرفا غير مضمن للشرط كما سيأتى بيانه. قال الرضى: [لما كان "إذا" موضوعا للأمر المقطوع بوجوده فى إعتقاد المتكلم فى المستقبل لم يكن لمفروض وجوده ، لتنافى القطع والفرض

فى الظاهر ، فلم يكن فيه معنى "إن" الشرطية ، لأن الشرط كما بينا هو المفروض وجوده. لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا فى الأمور التى نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه ، جوزوا تضمين "إذا" معنى "إن" كما فى "منى" وسائر الأسماء الجوازم. . لكن إضمار "إن" قبل "متى" وسائر الأسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه فى أسماء الشرط صار بعد العروض عريقا ثابتا ، إذ لم توضع فى الأصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه ، كما وضعت "إذا" له. فجاز أن يرسخ الغرض الذى هو معنى الشرط فى الحدث الواقع فيها. وأما "إذا" فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به فى أصل الوضع الذى يرسخ فيه معنى "إن" الدال على الغرض. بل صار عارضا على شرف الزوال][٨]. اهـ

وفى القرآن الكريم نجد أن "إذا" جاءت شرطية وزمنها مستقبل معلوم ، وشرطها واجب الوقوع فى [١٥٥] آية. منها قوله تعالى [وإذا سألك عبادى عنى فإنى قريب][٩] ففعل الشرط "سأل" وهو مستقبل معلوم. أما كونه مستقبلا فلأن الماضى إذا وقع شرطا أو جوابا صار مستقبلا. وأما كونه معلوما فلأن السؤال عن الله سبحانه وتعالى واقع لا محالة، والله يعلم ذلك. وإذا كان الشرط معلوما وهو مثبت كان واجب الوقوع. وجواب "إذا" فى الآية محذوف ، والتقدير فقل لهم إنى قريب. ولا يجوز أن يكون جملة [إنى قريب] هى الجواب ، لأن قرب الله من العبد ليس لازما للسؤال ولا مترتبا عليه. وقد حذف الجواب فى الآية للتنبيه إلى كمال عنايته تعالى بخلقه ، ولطفه بهم ، حيث جاء جواب السؤال منه تعالى مباشرة إلى عباده.

ومنها قوله تعالى [فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ] [١٠] ففعل الشرط "أَمِنَ" وفيه بشرى للمسلمين

بأن الأمان واقع لامحالة. والجواب جملةُ "مَنْ" مع شرطها "تَمَتَّعَ" وجوابها "مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ". وهو جملة اسمية ، لأن "ما" إما خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير: فالواجب ما استيسر. وإما مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير: فما استيسر من الهدى واجب عليه. واستيسر بمعنى تيسر.

فالسين لست للطلب.

وإنما قلنا إن جواب "إذا" فى الآية جملة "من تمتع بالعمرة إلى الحج فما إستيسر من الهدى" لاقتران "من" بالفاء. فهذه الفاء واقعة فى جواب "إذا" ، لأنه إذا اجتمع شرطان وتأخر الجواب ، واقترن الثانى منهما بالفاء كان الجواب للثانى، وكان الثانى وجوابه جواب الشرط الأول.

وإن شئت المزيد من الآيات التى جاءت فيها "إذا" ظرف زمان مستقبل مضمنا معنى الشرط فارجع إلى:

البقرة ١٨٠ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٢٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٢، ٢٣٤ ، ٢٣٩ ، ٢٨٢ ، وآل عمران ١٥٩ ، والنساء ٦، ٨ ، ١٨ ، ٢٥ ، ٥٨ ، ٨٦ ، ٩٤، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، والمائدة ٢ ، ٥ ، ٦ ، والأنعام ٢٥ ، ٣١ ، ٤٤ ، ٥٤ ، ٦١ ، ٦٨ ، ١٥٢، والأعراف ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٧، ٢٠٤ ، والأنفال ١٥، ٤٥ ، ويونس ٢٤ ، ٥١ والرعد ٥ ، والنحل ٥٣ ، ٥٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٨ ، والإسراء ٥ ، ٧ ، ٤٩ ، ١٠٤ ، والكهف ٢٤ ، ٩٨ ، والأنبياء ٩٦ ، والحج ٥ ، ٣٦ ، والمؤمنون ٣٥ ، ٦٤ ، ٧٧ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، والنور ٥٩ ، ٦١ والفرقان ١٢ ، ١٣ ، والنمل ٦٧ ، ٨٢ ، ٨٤ ، والروم ٢٥ ، والسجدة ١٠ ، والأحزاب ٤٩ ، ٥٣ وسبأ ٢٣ ، ٤٣ ، وفاطر ٤٥ ،

والصافات ١٦ ، ٥٣ ، ١٧٧ ، ص ٧٢ ، والزمر ٧١ ، ٧٣ ، وغافر ٣٤ ، ٧٨ ، وفصلت ٢٠ ، ٣٩ ، والزخرف ٣٨ ، والأحقاف ٦ ، ١٥ ، ومحمد ٤ وق ٣ ، والرحمن ٣٧ ، والواقعة ١ ، ٤ ، ٨٣ ، والمجادله ٩ ، ١١ ، ١٢ ، والممتحنة ١٠ ، ١٢ ، والجمعة ٩ ، ١٠ ، والمنافقون ٤ ، والطلاق ١ ، ٢ ، والحاقة ١٣ ، والجن ٢٤ ، والمدثر ٨+٩ والقيامه ٧-١٠ ، والإنسان ١٩ ، ٢٠ ، ٢٨ ، والمرسلات ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، والنازعات ١١ ، ١٤ ، ٣٤ ، وعبس ٢٢ ، ٣٣ ، والتكوير ١-٨ ، ١٠-١٣ والانفطار ١-٤ والمطففين ٢ ، ٣ والانشقاق ١ ، ٣ والفجر ٢١ ، والشرح ٧ ، والزلزلة ١ والعاديات ٩ والنصر ١

معنى التوقيت فى "إذا"

معنى توقيت "إذا" أنها تأتى لزمن معلوم. وإنما كانت كذلك لأنها مضافة إلى جملة شرطها. فهى مخصصة بالإضافة. وذلك يجعل زمنها معينا معلوما.

وأكثر النحويين على أن "إذا" مضافة إلى جملة شرطها [١١]. وممن خالف فى ذلك ابن الحاجب ، حيث قال: [تقدير الأضافة فى "إذا" لا معنى له. ما ذكروه من كونها لوقت معين مسلّم. لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها ، كما يحصل فى قولك: زماناً طلعتْ فيه الشمس ، فإنه يحصل التعيين، ولا يلزم الإضافة] [١٢]. اهـ

وقد نظر فيه الرضى فقال [قال المصنف فى شرح الفصل: إن تعيين الوقت فى "إذا" يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده ، وإن لم يكن مضافا إليه ، كما يحصل فى قولنا: زمانا طلعت فيه الشمس. وفيه نظر.، لأنه إنما حصل التخصيص به لكونه صفة له ، لا لمجرد ذكر بعده. ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد "إذا" يكفى لتخصيصها لتخصص متى فى متى قام زيد ، وهو غير مخصص اتفاقا منهم][١٣]. اهـ

والجمهور على أن "إذا" مؤقتة دائما. قال سيبويه [إذا تجىء وقتا معلوما. ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمر البسر كان حسنا. ولو قلت آتيك إن احمر البسر كان قبيحا][١٤]. اهـ وقال المبرد [إذا قلت: إذا أتيتنى وجب أن يكون الإتيان معلوما. ألا ترى إلى قول الله عز وجل [إذا السماء انفطرت] و [إذا الشمس كورت] و [إذا السماء انشقت] أن هذا واقع لا محالة][١٥]. اهـ

وذهب الرضى إلى أنها قد تجئ غير مؤقتة، حيث قال [لما كان "إذا" موضوعا للأمر المقطوع بوجوده فى اعتقاد المتكلم فى المستقبل لم يكن لمفروض وجوده ، لتنافى القطع والفرض فى الظاهر ، فلم يكن فيه معنى "إن" الشرطية ، لأن الشرط كما بينا هو المفروض

وجوده. لكنه لما كان يتكشف لنا الحال كثيرا فى الامور التى نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه ، جوزوا تضمين "إذا" معنى "إن" كما فى "متى" وسائر الجوازم. فيقول القائل: إذا جئتنى فأنت مكرم ، شاكا فى مجىء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه ، بمعنى متى جئتنى سواء] [١٦]اهـ

وأقول: ما ذهب إليه الرضى من جواز خروج "إذا" عن التوقيت صحيح ، ذلك أنها جاءت فى القرآن الكريم غير مؤقتة فى آيتين هما قوله تعالى [فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ][١٧] ، وقوله سبحانه [وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَايُؤْمِنُونَ][١٨].

أما الأولى فلان الدخول لم يقع ، بدليل قوله تعالى [قالوا يا موسى إنا لن ندخلها أبدا ما داموا فيها][١٩]. ولا يقال: إن "إذا" مؤقتة فى اعتقاد المتكلم - وهما من جاءت الآية على لسانهما "قال رجلان" ، لأن الآية السابقة تقطع بأنهم لن يدخلوا ، وهى قوله تعالى [قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ][٢٠] فقوم موسى مصممون على عدم الدخول ، وقد أعلنوا ذلك.

فمن أين يأتى اعتقاد المتكلم أن "إذا" مؤقتة ، وأن شرطها واجب الوقوع؟

وأما الآية الثانية فلأن معناها ينافى مجىء الآية المطلوبة. ذلك أن الآية الكريمة "وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا. قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَايُؤْمِنُونَ] تتحدث عن الكفار ، حيث طلبوا من النبى صلى الله عليه وسلم آية دالة على صدق دعوته ، وأقسموا أنهم سيؤمنون متى جاءتهم. والخطاب فى "وما يشعركم" للمؤمنين. وقد يتوهم البعض أن السياق يقتضى عدم ذكر "لا" النافية للفعل "يؤمنون" حتى ذهب بعض علماء التفسير إلى زيادتها.

ولو كان سياق الآية: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون ، لكانت "إذا" مؤقتة ، ومجيء الآية مقطوعا به ، وإيمانهم متوقعا ، لأن المؤمنين استمدوا علمهم بإيمان الكفار إذا جاءتهم الآية من مصدرين: طمعهم فى إيمان الكفار عند مجيء الآية ،وإقسام الكفار على الإيمان. ولكن الله عالام الغيوب قال لهم: وما يدريكم أنها إذا جاءت لايؤمنون . على معنى أنكم لاتدرون ما سبق علمى به من أنهم لايؤمنون فليس عندكم مصدر يمدكم بهذا العلم. أما أنا فأعل أنهم إذا جائتهم الآية لايؤمنون. وهذا فيه نفى لمجيء الآية كما أن فيه نفيا لايمانهم. قال الزمخشرى بعد أن ساق الآية [يعنى أنا أعلم أنها إذا جاءت لايؤمنون ، وأنتم لاتدرون بذلك][٢١].اهـ وعليه فإذا غير مؤقتة ، لأن المجيء لن يتحقق ، والإيمان لن يكون.[٢٢]

وقد يتوهم البعض أن "إذا" غير مؤقتة فى مثل قولة تعالى [فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ] [٢٣] وقوله سبحانه "وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ"[٢٤]. ومدار التوهم فى الأولى أن جواب "إذا" جملة شرطية ، شرطها "إن". ومبناها الشك والإبهام فى وقوع شرطها. وهو ينافى التوقيت فى "إذا". وأقول: إنه لاينافيه لأن التوقيت فى "إذا" مبنى على تحقيق الشرط، والأحصان للإماء واقع لا محالة ، ولو للقليل منهن. وإذا كان الإحصان واجب الوقوع كانت "إذا" مؤقتة.

ومدار التوهم فى الثانية أن حضور أولى القربى واليتامى والمساكين القسمة قليل ما يقع. وعليه فقد يتوهم أن "إذا" غير مؤقتة ، لأن شرطها غير واقع. وأقول إن "إذا" فى الآية مؤقتة ، لأن حضور هؤلاء تقسيم تركة الميت واقع لا محالة ، ولو مرة واحدة فى عمر الدنيا. وإذا كان كذلك كان واجب الوقوع. فتكون "إذا" مؤقتة.

معنى الشرط عند النحاة

المراد بالشرط عند النحاة فى هذا الباب: ما يلزم من وجوده الوجود ، ولا يلزم من عدمه العدم.

وبيان ذلك أن قولهم "إن" حرف شرط ، أو "من" اسم مضمن معنى الشرط ، أو "إذا" ظرف مضمن معنى الشرط. إنما يقصدون به أنه يقتضى جملتين ، إحدهما تسمى شرطا ، والأخرى تسمى جوابا وجزاء.

وربما سموا المجموع شرطا ، وقد يسمونه أيضا جزاء . والرابط بين جملتي الشرط والجزاء يسمونه أداة الشرط ، وقد يسمونه أداة الجزاء.

وما يسميه النحاة شرطا - وهو الحدث الواقع بعد الأداة - هو فى المعنى سبب لوجود الجزاء ، والجزاء لازم له فى الوجود. فتحقق الشرط ثبوتا أونفيا يقتضى تحقق المشروط ثبوتا أو نفيا ، والمشروط هو الجواب والجزاء. فمثال الشرط والجواب المثبتين قولك: إن نجحت أكافئك ، والمنفيين قولك: إن لم تنجح لم أكافئك ، والمختلفين ثبوتا ونفيا: إن نجحت فلن أغضب عليك ، وإن لم تنجح غضبت عليك. ومعنى ذلك أن الشرط اللفظى. سواء كان بالإثبات أم بالنفى - سبب فى حصول الجزاء ، مثبتا كان أم منفيا. وهذا معنى قولهم: الشرط ما يلزم من وجوده الوجود.

أما قولهم: ولا يلزم من عدمه العدم. فمعناه أن عدم تحقق الشرط قد يكون سببا فى عدم تحقق المشروط، وقد لا يكون . فلا يلزم منه بالضرورة عدم تحقق المشروط. ففى المثال الأول - وهو: إن نجحت كافأتك - عدم النجاح لا يكون سببا فى عدم المكافأة ، لأن النجاح

سبب ، وليس فى الكلام دليل على أنه السبب الوحيد. فالمكافأة قد يكون لها أسباب أخرى تتحقق بتحققها. وهذا يحتاج إلى بصيرة بالكلام ، ومعرفة بالواقع ، وخبرة بأحوال الناس. فقوله تعالى [وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا] [٢٥] يتضح فيه أن حل معصية الوالدين سببه مجاهدتهما إياه لمعصية الله من الإشراك به وما يتبعها من كل ما فيه معصية. ولا سبب فى حل معصيتهما غير ذلك. أما قوله تعالى: "وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مقبوضة" [٢٦] فواضح فيه أن مشروعية الرهن فى السفر إذا لم يوجد كاتب لا تنعدم عند عدم الشرط. فيجوز فى السفر عند وجود الكاتب ، وفى الحضر عند وجود الكاتب أو عدم وجوده أن يطلب الدائن رهنا ، لأن مشروعية الرهن لها أسباب أخرى ، مثل بطء التقاضى ، وتكلفته المادية ، والخوف من المماطلة فى السداد ، وقطع أواصر المحبة بين الأهل والأصدقاء إذا لم يوف المدين.

فالشرط عند النحاة هو: ما يلزم من وجوده الوجود ، ولا يلزم من عدمه العدم.

أما فى اصطلاح الفقهاء وأهل الكلام والأصول فهو: ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده الوجود. فقولهم: الطهارة شرط فى صحة الصلاة. معناه أن الطهارة يلزم من عدمها عدم صحة الصلاة ، ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة.

حكم " إذا ":

"إذا" مبنية. سواء كانت ظرفية أم لا؟ مضمنة معنى الشرط أم لا؟ وبناؤها على السكون ، لأنه الأصل ولعدم التقاء الساكنين فيها. وعلة بنائها واحدة من اثنتين:

أما مشابهتها الحرف فى الافتقار. فالحرف يفتقر فى إفادة معناه إلى غيره ، وإذا تفتقر فى توقيت زمنها وتعيينه إلى الجملة التى بعدها ، فأشبهت الحرف فى الافتقار إلى غيره فبنيت.

وأما تضمنها معنى "فى" لأنها ظرف ، وكل ظرف لابد من فيه من تقدير "فى". فإذا قلت: صمت يوما، وقمت ليلة، كان التقدير: صمت فى يوم ، وقمت فى ليلة. فلما لم يجز فى "إذا" تقدير "فى" فكأنه تضمن معناها. والاسم إذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا[٢٧].

العامل فى "إذا" الشرطية:

قال السيوطى: [فى ناصب "إذا" قولان: أحدهما أنه شرطها ، وعليه المحققون ، واختاره أبو حيان حملا لها على سائر أدوات الشرط. والثانى أنه ما فى جوابها من فعل أو شبهه ، وعليه الأكثرون. لما تقدم من أنها ملازمة الإضافة إلى شرطها ، والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف][٢٨]. اهـ

وفصل الرضى بعد إن ذكر الرأيين السابقين فقال [والأولى أن نفصل ونقول: إن تضمن "إذا" معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من "متى" ونحوه ، وإن لم يتضمن نحو: إذا غربت الشمس جئتك ، بمعنى أجيئك وقت غروب الشمس ، فالعامل فيه هو الفعل الذى فى محل الجزاء استعمالا ، وإن لم يكن جزاء فى الحقيقة. دون الذى فى محل الشرط][٢٩]. اهـ

وممن قالوا بالرأى الأول ابن الحاجب ، وتبعه ابن هشام. قال ابن الحاجب [والحق أن "إذا" و"متى" سواء فى كون الشرط عاملا.

وتقدير الإضافة فى إذا لا معنى له. ما ذكروه من كونها لوقت معين مسلم ، لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها ، كما يحصل فى قولك: زمانا طلعت فيه الشمس. فإنه يحصل التعين ولا يلزم الإضافة. وإذا لم يلزم الإضافة لم يلزم فساد عمل الشرط. والذى يدل على ذلك قولك: إذا أكرمتنى اليوم أكرمتك غدا ، وقوله تعالى " وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا" معلوم أن الجواب معنى قوله "لسوف أخرج حيا" ، فلو كان هو العامل ، و"إذا" مضافة إلى الموت لفسد المعنى ، إذ يصير "إذا" المراد بها وقتا واقعا فيه الإخراج ، فيصير وقت الموت والإخراج واحدا ، لأنه ظرف عندهم للإخراج ، وقد نسب إلى الموت على أنه ظرف ، فلا يستقيم أن يكون ظرفا للموت والإخراج جميعا. وكذلك المثال فى قولك: إذا أكرمتنى اليوم أكرمتك غدا. وهذا ظاهر فى أن العمل للفعل الذى هو الشرط ، لا الجواب][٣٠].اهـ

وقد دفع الرضى هاتين الشبهتين بقوله [وقال المصنف: إن تعين الوقت فى "إذا" يحصل بمجرد الفعل بعده وإن لم يكن مضافا إليه ، كما يحصل فى قولنا: زمانا طلعت فيه الشمس. وفيه نظر ، لأنه إنما حصل التخصيص به لكونه صفة له ، لا لمجرد ذكر الفعل بعده. ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة. "إذا" يكفى لتخصيصها لتخصص "متى" فى: متى قام زيد. وهو غير مخصص اتفاقا منهم.

وأما إستدلاله على عمل الشرط فى "إذا" بقوله تعالى "أئذا ما مت لسوف أخرج حيا". وأن الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف أخرج وقت الموت. فكان ينبغى أن يكون الإخراج والموت فى وقت واحد. فالجواب أن المعطوف مع واو العطف محذوف فى الآية لقيام القرينة. والمعنى: أئذا ما مت وصرت رميما أبعث. أى مع اجتماع الأمرين. كما قال تعالى "أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ" وكثير فى القرآن مثله.

واستدل أيضا بنحو قولهم: إذا جئتنى اليوم أكرمتك غدا. والجواب أن "إذا" هذه بمعنى "متى". فالعامل شرطها. أو نقول المعنى: إذا جئتنى اليوم كان سببا لإكرامى لك غدا. كما قيل فى نحو:

إن جئتنى اليوم فقد جئتك أمس ، أن المعنى: إن جئتنى اليوم يكن جزاء لمجيئى إليك أمس][٣١].اهـ

وقد أورد ابن هشام فى المغنى على الأكثرين القائلين بأن العامل فى "إذا" المضمنة معنى الشرط ما فى جوابها من فعل أو شبهه - أمور لاتسلم عند الفحص. ونحن نوضحها فيما يلى:

أولا :

قال ابن هشام : [والثانى أنه ما فى جوابها من فعل أو شبهه. وهو قول الأكثرين. ويرد عليهم أمور إحدها أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة ، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة ، لأن الظرف عندهم من جملة الجواب ، والمعمول فى جمله عامله] [٣٢]. اهـ ويقصد بالمعمول جملة الشرط ، لأنها على رأى الأكثرين فى محل جر بإضافة "إذا" إليها.

والجواب عنه أن الجملتين إنما صارتا جملة واحدة مع "إذا" على خلاف ما هما عليه مع "إن" والأسماء والظروف المضمنة معناها ، لأن طريق الربط بين الجملتين بإذا غيره بهذه الأدوات ، إذ هذه الأدوات موضوعة على الإبهام كما سبق أن أوضحنا. أما إذا فليس فيها إبهام ، لأنها مؤقتة.

وإنما ربطت بين جملتين مختلفين لأنها معمولة لإحداهما ومضافة إلى الأخرى. فكان ذلأصل فى "إذا" أن لا تضمن معنى الشرط ، لأنها

تخالف أدوات الشرط فى أنها مؤقتة ، وأن الجملتين معها تصيران جملة واحدة . وإنما ذهب العلماء إلى أنها مضمنة معنى الشرط غالبا ، لأن الجملة التى تضاف "إذا" إليها قد تكون سببا فى جملة العامل فيها. مثل قوله تعالى ". . . إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ" [٣٣] فالتداين سبب فى الأمر بكتابة الدين.

فطريق الربط بين الجملتين بإذا غيره بإن وما تضمن معناها. ولا ضير أن يصير الجملتان مع "إذا" جملة واحدة ، ما دام ذلك لم يغير فى الأسلوب ، ولم يؤثر فى المعنى.

ثانيـــا :

قال ابن هشام "والثانى أنه ممتنع فى قول زهير:

بَدَا لِىَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى
وَلاَ سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

لأن الجواب محذوف ، وتقديره: إذا كان جائيا فلا أسبقه. ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئا وقت مجيئه ، لأن الشىء إنما يسبق قبل مجيئه. وهذا لازم لهم أيضا إن أجابوا بأنها غير شرطية ، وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق. وأما على القول الأول فهى شرطية محذوفة الجواب ، وعاملها إما خبر كان ، أو نفس كان، إن قلنا بدلالتها على الحدث" [٣٤]. اهـ

والجواب عنه أن قوله "ولا يصح أن يقال لا أسبق شيئا وقت مجيئه ، لأن الشىء إنما يسبق قبل مجيئه" مبنى على أن المراد بالسبق السبق فى الزمن . أما لو أريد به الفوات لصح ، لأن المعنى حينئذ:

لا يفوتنى شىء وقت مجيئه إلا أدركته. وبهذا صح جعلها معمولة للجواب ، وكذا جعلها معموله لما قبلها على أنها غير شرطية.

وثمة جواب آخر هو أن معنى قوله: إذا كان جائيا - إذا كان متحتما مجيئه. أى مقدرا لى.

وليس هناك ما يتنافى فى قولك: لا أسبق شيئا إذا كان مقدرا لى. ومن المعروف أن زهيرا كان من المتحنثين. فهو يثق بأن ما قضى ليس فى وسع المرء دفعه.

وعليه فإذا معمولة لجوابها المقدر إذا كانت شرطية ، وللفعل "أسبق" إذا كانت غير شرطية.

ثالثا:

قال ابن هشام: " والثالث أنه يلزمهم فى نحو: إذا جئتنى اليوم أكرمتك غدا - أن يعمل "أكرمتك" فى ظرفين متضادين ، وذلك باطل عقلا ، إذ الحدث الواحد لمعين لا يقع بتمامه فى زمنين وقصدا ، إذ المراد وقوع إكرام فى الغد لا فى اليوم "[٣٥].اهـ

ولإيضاح الجواب عنه نقول: مراد ابن هشام بالظرفين المتضادين "اليوم" و "غدا" وهو يزعم أنهما معمولان للجواب " أكرم". ولست أدرى كيف ذهب إلى أن "اليوم" ظرف للإكرام ، مع أن الواضح فى المثال لأول وهلة أنه ظرف للمجىء لا للإكرام.

ولعل الدافع له إلى هذا القول أن الإكرام فى المثال عامل فى "غدا" ، وعامل أيضا فى "إذا" على قول الأكثرين بأن العامل فى "إذا" ما فى جوابها من فعل أو شبهه. وإذا قد تشترك مع اليوم فى جزء من الزمن.

وذلك إذا وقع المجىء فى أول اليوم أو وسطه ، إذ لا يعقل أن يقع المجىء فى كل اليوم ، وإنما يقع فى جزء منه. فإذا وقع المجىء

بدأ زمن "إذا" فيشمل زمنها جزءا من اليوم ، كما يشمل جزء من الغد ، ينتهى بوقوع الإكرام. فيكون "أكرم" قد عمل فى "غدا" ، وفى "اليوم".

لعل هذا ما تصوره ابن هشام حين زعم أن "أكرم" فى المثال على قول الأكثرين - قد عمل فى "غدا" وفى "اليوم". وذلك باطل ، لأن الظرف لا يتعلق إلا بالعامل الواقع فيه ، والإكرام لا يقع فى اليوم ، وإنما يقع فى الغد.

والخلاصة أن اليوم ظرف للمجيء ، و"إذا" و "غدا" ظرفان للإكرام. وإنما عمل "إكرم" فى الظرفين ، لأنه لا تضاد بينهما ، إذ الاول أعم من الثانى. وعمل الفعل الواحد فى ظرفين أحدهما أعم من الآخر جائز. مثل قولهم: آتيك يوم الجمعة سحر. فقد عمل "آتى" فى "يوم" و "سحر" ، لأنهما ظرفان له ، و"يوم" أعم من "سحر".

فإذا قلت إن "سحر" فى المثال يجوز أن يكون بدلا من "يوم الجمعة" ، فلا يصلح دليلا. قلت:

لايجوز أن يكون بدلا ، لأن سيبويه أجاز "سير عليه يوم الجمعه سحر" برفع "يوم" ، ونصب "سحر" [٣٦]. ولو كانت البدلية جائزة فيه لوجب رفع "سحر" ، لأنه الزمن المقصود من يوم الجمعة.

وبهذا يتضح للقارىء الكريم أن اعتراض ابن هشام على رأى الأكثرين لا وجه له ، وبخاصة أنهم أجابوا عن المثال الذى أورده ابن هشام ، وهو "إذا جئتنى اليوم أكرمتك غدا" بأنه على تأويل: يكن ذلك سببا لإكرامك غدا. ولا شك أن السبب الآن. كما قالوا: أن جئتنى اليوم فقد جئتك أمس. على معنى: يكن ذلك جزاء لمجيئى إليك أمس.

رابعا :

قال ابن هشام : " والرابع أن الجواب ورد مقرونا بإذا الفجائية نحو " ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ" ، وبالحرف الناسخ نحو : إذا جئتنى اليوم فإنى أكرمك. وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله. وورد أيضا والصالح للعمل فيه صفة ، كقوله تعالى " فَإِذَا نُقِرَ فِى النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ" ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف][٣٧]. اهـ

ويجاب عنه بأن الأكثرين صرحوا بأن محل كون "إذا" معموله للجواب إذا كان صالحا ، ولم يمنع مانع. فإن منع فهى معمولة لمحذوف. وقد أخذ ابن هشام نفسه بهذا فى تخريجه للآية الكريمة حيث قال: " والجيد أن تخرج على حذف الجواب مدلولا عليه بعسير. أى عسر الأمر "[٣٨]. اهـ

على أن الرضى صرح بأن "إذا" يعمل فيها جزاؤها ، مع كونه بعد حروف لا يعمل ما بعده فيما قبله.

حيث قال [ولتحصيل هذا الغرض عمل فى "إذا" جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله ، كالفاء فى "فسبح" و"إن" فى قولك: إذا جئتنى فإنك مكرم ، ولام الابتداء فى نحو قوله تعالى "أئذا ما مت لسوف أخرج حيا". كما عمل ما بعد الفاء وإن فى الذى قبلهما فى نحو: إما يوم الجمعة فإن زيدا قائم ، وأما زيدا فإنى ضارب. للفرض الداعى إلى هذا الترتيب] [٣٩]. اهـ

أعمال إذا الشرطية:

يكاد النحاة يجمعون على أن "إذا" تجزم فى الشعر للضرورة ، أما فى النثر فلا. قال سيبويه:

[وقد جازوا بها فى الشعر مضطرين. شبهوها بإن ، حيث رأوها لما يستقبل ، وأنها لابد لها من جواب.

وقال قيس ابن الخطيم الأنصارى :

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا
خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ [٤٠]

وقال الفرزدق :

تَرْفَعْ لِى خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِى
نَارًا إِذَا خَمِدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ[٤١]

وقال بعض السلوليين:

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِى كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا
لَهَا وَاكِفٌ مِنْ دَمْعِ عَيْنَيْكَ تَسْجُمِ [٤٢]

فهذا اضطرار ، وهو فى الكلام خطأ. ولكن الجيد قول كعب بن زهير :

وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبْعَثُ مِنْهَا
مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا[٤٣]] [٤٤].١هـ

وقد سار النحاة فى ركاب سيبويه ، فكرروا ما قال ، واستشهدوا بما استشهد به من أبيات ، أو ببعضها.
انظر المقتضب ٢:٥٥ ، وابن يعيش ٤:٩٧ ، والرضى ٢:١٠٩ ، والمرادى على الألفية ٤:٢٤٢ ، والمغنى ١:١٠٠ ، والأشمونى ٤:٩ ، والهمع ١:٢٠٦ ، ٢:٥٧

وقال ابن مالك فى العمدة " وقد يجزم بإذا حملا على متى"[٤٥]. اهـ وظاهره جواز ذلك فى النثر على ، حيث عبر بقد ، كما فعل فى تسهيل الفوائد ص ٢٣٧. وقد صرح بذلك فى شواهد التوضيح والتصحيح ، حيث قال " وهو فى النثر نادر ، وفى الشعر قليل "[٤٦]. اهـ

وفى الكافية الشافية [٤٧] أجازه فى الشعر ، ومنعه فى النثر.
وأجازه الفراء فى النثر ، وجعله لغة قوم . قال [من العرب من يجزم بإذا ، فيقول: إذا تقم أقم. وأنشدنى بعضهم:

وَإِذَا نُطَاوِعْ أَمْرَ سَادَتِنَا
لَايُثْنِنَا جُبْنٌ وَلَا بُخْلُ

وقال آخر:

وَاسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى
وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

وأكثر الكلام فيها الرفع ، لأنها تكون فى مذهب الصفة ، ألا ترى أنك تقول: الرطب إذا اشتد الحر. تريد فى ذلك الوقت. فلما كانت فى موضع الصفة كانت صلة للفعل الذى يكون قبلها ، أو الذى يليها كذلك.

قال الشاعر:

وَإِذَا تَكُونُ شَدِيدَةٌ أُدْعَى لَهَا
وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبُ] [٤٨] .اهـ

وما استشهد به سيبويه على إعمال "إذا" فى الشعر للضرورة - وتبعه فيه النحاة - يحتاج إلى المناقشة الجادة. ذلك أن البيت الأول ، وهو قول قيس بن الحطيم الأنصارى:

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا
خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

استشهد به على أن "نضارب" مجزوم ، وحرك بالكسر. وإنما جزم لأنه معطوف على جواب "إذا" وهو "كان". فجزم "نضارب" دليل على أن "إذا" عاملة. ويمكن مناقشته من أوجه ثلاثة :-

أولها :

أن الكسرة فى "نضارب" للروى. وهى لا تدل على أن "نضارب" مجزوم ، لأن الكسرة لا تدل على السكون إلا فى إلتقاء الساكنين. فالأصل فى كل ساكنين التقيا أن يحرك أولهما بالكسر ، مثل: بغت الأمة ، وقامت البنت. ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لعلة. فالكسرة فى "بغت" تدل بالقطع على أن التاء ساكنة ، وكذلك الكسرة فى قامت. وإنما كانت الكسرة دالة على السكون فى هذا الباب لأنهم حينما أرادوا التخلص من إلتقاء الساكنين أوجبوا كسر أولهما. ولم يذهبوا به إلى

الضم أو الفتح لأمرين:

١ـ أن الكسرة لا تكون إعرابا إلا ومعها التنوين ، أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة. وقد تكون الضمة والفتحة إعرابين ولا تنوين يصحبهما. فأوجبوا الكسرة فى التخلص من إلتقاء الساكنين ، إذ لا يتوهم أنها إعراب.

٢ـ أن الجزم فى الأفعال نظير الجزم فى الأسماء. فلما اضطروا إلى تحريك الساكن حركوه بحركة نظيره وهى الكسرة. ولو حركوا المجزوم الساكن فى الأفعال بالضم أو الفتح عند ساكن يلقاه لتوهم أن الحركة إعراب ، وأنه غير مجزوم ، لأن الرفع والنصب من حركات إعراب الأفعال ، ولا يتوهم ذلك إذا حرك بالكسر ، لأن الجر ليس من إعراب الفعل. فالكسرة فى الساكن الأول دالة على االسكون دون شك. أما الروى فلا.

الثانى:

أن الكسرة فى "نضارب" حلت محل ضمة الرفع ، وذلك من باب هجوم الحركات على الحركات.

وقد عقد له ابن جنى بابا فى الخصائص. قال " باب هجوم الحركات على الحركات ، وذلك على ضربين: أحدهما كثير مقيس ، والآخر قليل غير مقيس. الأول منهما وهو قسمان أحدهما أن تتفق فيه الحركتان ، والآخر أن تختلفا فيه ، فيكون الحكم للطارىء منهما على ما مضى. فالمتفقتان نحو قولك: هم يَغْزُوْنَ ويَدْعُوْنَ. أصله يَغْزُوُوْنَ ، فأُسكِنت الواو الأولى التى هى اللام ، وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير والجمع بعدها ، ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام إلى الزاى التى

هى العين ، فحذفت لها الضمة الأصلية فى الزاى ، لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها عليها. ولابد من هذا التقدير فى هجوم الثانية الحادثة على الأولى الراتبة ، اعتبارا فى ذلك بحكم المختلفين. ألا تراك تقول فى العين المكسورة بنقل الضمة إليها مكان كسرتها ، وذلك نحو: يَرْمُونَ وَيَقْضُونَ - نقلت ضمة ياء يَرْمِيُونَ إلى ميمها ، فابتزت الضمة الميم كسرتها ، وحلت محلها ، فصار: يَرْمُوْنَ. فكما لا يشك فى أن ضمة ميم يَرْمُوْنَ غير كسرتها فى يَرْمِيُوْنَ لفظا ، فكذلك فلنحكم على أن ضمة زاى يَغْزُوْنَ غير ضمتها فى يَغْزُوُوْنَ تقديرا وحكما. . . " [٤٩].اهـ

ولا يشك أحد فى أن ابن جنى بصير باللغة عالم بأسرارها. أما وقد أثبت أن الحركة قد تهجم على حركة مماثلة أو مخالفة لها ، فتطردها وتحل محلها. فلم لانقول إن الكسرة فى "نَضَارِبِ" فى البيت المستشهد به قد هجمت على الضمة فطردتها وحلت محلها؟ فكسرة الروى أقوى من علامة الرفع ، إذ الأولى لا يمكن الاستغناء عنها كما هو معلوم. أما الثانية فيمكن معرفتها من موقع الكلمة فى الجملة.

الثالث:

أن البيت المستشهد به جاء بروى مرفوع منسوبا إلى الأخنس بن شهاب التغلبى [٥٠] فى المفضليات [٥١] بلفظ "إلى القوم الذين نضارب". وروى فى الحماسة بشرح التبريزى [٥٢] منسوبا أيضا إلى الأخنس - بلفظ "إن" مكان "إذا". ولو كانت الفاء عاطفة ل"نضارب" على جواب "إن" لكان جزمه حينئذ أوجب منه بعد "إذا". أما وأنه جاء مرفوعا بعد "إن" فالواضح أن "إذا" غير عاملة ، وأن كسرة "نضارب" فى رواية سيبويه لا تدل على أنه مجزوم. بل هو مرفوع ،

وكسرة الروى طردت ضمة الرفع ، وحلت محلها ، لأنها أقوى منها ، إذ لا يمكن الاستغناء عنها.

وبهذا يتضح للقارىء الكريم أن "إذا" فى البيت غير عاملة ، وأن استشهاد سيبويه به على إعمالها فى الضرورة لاوجه له.

وأما قول الفرزدق:

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي
نَارًا إِذَا خَمِدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ

فقد استشهد به سيبويه على أن "إذا" فى البيت عاملة للضرورة تشبيها لها بأن ، لأن "تقد" جواب "إذا" ، وهو مجزوم. ويمكن مناقشته بما يأتى:

أولا: أن الضرورة الشعرية إنما هى المحافظة على وزن البيت من الخلل. ورفع "تقد" لايسبب خللا ، ولا يتعارض مع الوزن العروضى للبيت. وإنما يحدث الخلل بجزمه. أما وقد روى البيت مفردا فى ديوان الفرزدق ، فأغلب الظن أنه مرفوع ، وأن كسره لاوجه له.

ثانيا: أن سيبويه ذهب إلى تضمين "إذا" فى البيت معنى الشرط ، وجوابها "تقد" ، وهذا يفسد المعنى ، ويتنافى مع الغرض المقصود من البيت ، وهو الفخر ، إذ يصير المعنى أن نار قبيلته لاتتوقد إلا إذا خمدت نيران القبائل الأخرى. والمقصود الإخبار بكرم قبيلته ، فنيرانها متوقدة دائما.

وأرى أن "إذا" فى البيت ظرفية غير مضمنة معنى الشرط ، والأصل: نارا تتوقد وقت خمود نيرانهم. فـ "تقِدِ" مرفوع لامجزوم. وحرك بالكسر فى رواية سيبويه للروى.

وعلى هذا فاستشهاد سيبويه بالبيت على إعمال "إذا" فى الضرورة لاوجه له.

ولا يسوغ الاعتراض على تجريد "إذا" فى البيت من معنى الشرط بأن جملة "تقد" حينئذ صفة لقوله "نارا" وقد فصل بين الصفة والموصوف بـ"إذا خمدت نيرانهم" ، ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لأنها من تمامه. ولا يسوغ هذا الاعتراض ، لأن "إذا" ظرف "تقد". وجملة "تقد" صفة ، والفصل بالظرف بين الموصوف وصفته جائز ، لأن الظروف يتوسع فيها ما يتوسع فى غيرها ، وللقياس على ما سمع من جواز الفصل بالظرف بين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن فى قول الشاعر:

أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً
شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومَا

وبين "لن" ومنصوبها فى قول الآخر:

لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً
أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

وأيضا على جواز الفصل بالقسم - وهو جار ومجرور - بين المضاف والمضاف إليه فى قولهم: هذا غلام والله زيد ، وبين حرف الجر ومجروره فى قولهم: اشتريته بوالله درهم ، وبين "إذن" ومنصوبها فى قوله:

إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ
تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

وقياسا أيضا على تقديمهم الظرف والجار والمجرور خبرين على الاسم فى باب "إن" فى قوله تعالى:

"إن فى ذلك لعبرة" ، وقولك : إن عندك لزيدا ، ومعمولين للخبر فى باب "ما" نحو: ما فى الدار زيد جالسا ، وما عندك زيد جالسا.

ثالثا : الضرورة الشعرية تبيح للشاعر ارتكاب ما لا يجوز فى سعة الكلام. والشاعر ليس فى حاجة إلى مسوغ يجوز له ارتكاب ما تمليه عليه الضرورة. فلم نقول إن "إذا" عاملة فى الضرورة؟
ونحن نستطيع أن نقول: أن الفعل بعد "إذا" مرفوع وسكن للضرورة ، وهو أقرب إلى النقل والقياس من القول بإعمال "إذا". ففى قول الشاعر:

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى
وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

- وهو الشاهد الذى يغلب على الظن فيه إعمال "إذا". وقد أنشده الفراء وتناقله النحاة عنة - يقولون "تصب" فعل الشرط مجزوم بإذا. وأرى أنه مرفوع وسكن للضرورة. لاعتقادى بأن "إذا" غير عاملة لافى السعة ولا فى الضرورة. ومما يزيدنى اعتقادا بهذا القول أن جزم المضارع بعد "إذا" فى الضرورة يكاد يكون نادرا. فقد قرأت عشر دواوين جاهلية وإسلامية بغية العثور على شواهد تثبت ما ذهب إليه سيبويه والنحاة من إعمال "إذا" فى الضرورة ، فلم أظفر إلا بشاهد واحد ، وهو قول مالك بن عمرو اليربوعى يمدح النبى صلى الله عليه وسلم:

أَوْفَى وَأَعْطَى لِلْجَزِيلِ إِذَا اجْتَدَى
وَإِذَا يُشَأْ يُخْبِرْكَ عَمَّا فِي غَدِ[٥٣]

وأرى - كما ذكرت سابقا - أن "يشأ" و "يخبر" مرفوعان ، وسكن كل منهما للضرورة ، ذلك أن الضرورة وحدها كافية لأن يرتكب الشاعر ما لا يجوز له فى سعة الكلام. وليس ما يدعو إلى القول بأن "إذا" عاملة لشبهها بإن الشرطية.

وإن لم يوافقنى القارىء الكريم فيما ذهبت إليه ، فعلام يحمل جزم "تبك" فى قول نوبة:

وَهَلْ تَبْكِنِي لَيْلَى إِذَا مِتُّ قَبْلَهَا
وَقَامَ عَلَى قَبْرِى النِّسَاءُ النَّوَائِحُ

لاشىء إلا الضرورة ، لأن " هل " ليس لها شبيه فى الجوازم حتى تحمل عليه.وعلام يحمل جزم " يهنئك" فى قول عنترة:

يَاعَبْلُ يُهْنِئُكِ مَا يَأْتِيكِ مِنْ خَبَرٍ
إِذَا رَمَانِي عَلَى أَعْدَائِكِ الْقَدَرُ[٥٤]

وعلام يحمل أعمال متى" فى الشرط ، ومنعها من العمل فى الجواب فى قول الأبيرد الرياحى:

مَتَى تَرَ مَوْصُوفًا مِنَ النَّاسِ غَائِبًا
تَرَاهُ عِيَانًا دُونَ مَا قَالَ وَاصِفُ[٥٥]

وإذا كانت الضرورة قد سوغت للشاعر التصرف فى بنية الكلمة

بما لا يقبله القياس ، ولا يجوز فى النثر فأسهل منه الخروج على ما يقتضيه الإعراب ، لأنه قد يفهم من موقع الكلمة فى الجملة.

ومن أمثلة التغيير فى بنية الكلمة استعمال همزة الوصل مكان همزة القطع فى قول الأقرع بن حابس:

وَإِنِّى عَلَى كُلِّ حَالٍ لَهُ
مِنِ ادْبَارِ وُدٍّ وَإِقْبَالِهِ[٥٦]

فالهمزة فى "إدبار" قطع ، وقد وصلها الشاعر للضرورة.

ومنه أيضا حذف ألف المقصور عند التثنية فى قول امرىء القيس:

صُبَّتْ عَلَيْهِ وَمَا تَنْصَبُّ مِنْ أَمَمٍ
إِنَّ الْبَلاءَ على الأشقَيْنِ مصبوب[٥٧]

فالأشقين مفرد أشقى. والقياس أشقيين.

ومنه أيضا حذف إحدى الياءين من "خشى" على فعيل فى قوله:

إِنَّ بَنِى الأَسْوَدِ أَخْوَالُ أَبِى
فَإِنَّ عِنْدِى لَوْ رَكِبْتُ مِسْحَلِى
سَمَّ ذَرَابِيحَ رِطَابٍ وَخَشِى [٥٨]

فقال "خَشِى" بفتح فكسر فياء ساكنة. وأصله بياء مشدودة ، لأنه على زنة "فعيل" بفتح فكسر.

والخَشِىُّ: اليابس. قال فى اللسان "خَشِىَ": أراد وخَشِىٌّ. فحذف إحدى اليائين للضرورة.

ومن أمثلة التغيير فى بنية الكلمة للضرورة تشديد الباء من "أخصب" فى قول الشاعر:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جِدَبَّا
فِى عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا[٥٩]

قال فى اللسان "خصب" : [أنشده سيبويه بفتح الهمزة مثل : أحسن وأكرم. فتشديد الباء ضرورة.
قال ابن جنى : وحدثنا أبو على : بعدما إخصبا ، بكسر الهمزة ، وقطعها ضرورة. وأجراه مجرى اخْضَرَّ وازْرَقَّ وغيره من افْعَلَّ. وهذا لا ينكر ، وإن كانت افْعَلَّ فى الألوان]. اهـ

ومن أمثلة التغيير فى بنية الكلمة للضرورة استعمال كلمة "صاحى" بمعنى "صاحبى" فى قول الأعشى ميمون ابن قيس:

إِنِّى أَرِقْتُ وَلَمْ تَأَرَّقْ مَعِى صَاحِى
لِمُسْتَكِفٍّ بُعَيْدَ النَّوْمِ لَـــوَّاحِ

وبعده

قَدْ نِمْتَ عَنِّى وَبَاتَ الْبَرْقُ يُسْهِرُنِى
كَمَا اسْتَضَاءَ يهودىٌّ بِمِصْبَاحِ[٦٠]

فإستعمال صاحى بمعنى صاحبى لا تقرة اللغة فى النثر. وإنما جاز فى الشعر للضرورة. وليس ثمة مسوغ آخر. ولايقال: إن "صاحى" اسم فاعل من الصحو ، إذ يمنعه سياق البيتين ، لأنهما عتاب ، والعتاب لا يكون للصاحى ، لأنه مَنْ صحا من سكره. قال فى اللسان "صحا" :يقال صحا قلبه ، وصحا السكران من سكره يصحُو صَحْوًا وصُحُوًّا فهو صـــاح. اهـ

والخلاصة أن "إذا" غير عاملة فى النثر ولا فى الشعر. وما ذهب إليه الفراء من أن إعمالها لغة قوم ليس له عليه دليل فى النثر. وأغلب الظن أنه قياس قاسه على متى. ولو كان قد سمعه ما أخفاه ، ولذكر لنا ما سمعه.

أما ما ذهب إليه النحويون من إعمالها فى الشعر فى الضرورة فقد تبعوا فيه سيبويه ، واستشهدوا له بما استشهد به هو والفراء. وهى شواهد واهية. أما وقد أثبتنا أن الضرورة وحدها هى التى تجيز للشاعر أن يخرج على القواعد النحوية ، فيسكن المضارع المرفوع بعد "إذا" ، كما أباحت له أن يغير فى بنية الكلمة. فالقول بإعمال "إذا" فى الضرورة لا سند له ، ولا دليل عليه.

ما يلى إذا:

الجمهور على أن "إذا" لا يليها إلا الفعل . قال ابن يعيش: [ولما تضمنته من معنى الجزاء لم يقع بعدها إلا الفعل. نحو: آتيك إذا احمر البسر ، وإذا يقوم زيد. فأما فأما قول الله تعالى:

"والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى" فشاهد على جواز وقوع كل واحد من المضارع والماضى بعدها. فإذا وقع الفعل بعدها مرفوعا فعلى تقدير فعل قبله ، لأنه لايقع بعدها المبتدأ أو الخبر ، لما تضمنته من الشرط والجزاء ، الشرط والجزاء مختصا بالأفعال][٦١].اهـ وأنظر الإنصاف ٢:٦٣٠ ، والرضى ٢:١٠٩ ، والمغنى١:١٠٠

وقد بالغ المبرد فى ذلك حتى ذهب إلى أن رفع الإسم بعد "إذا" على غير الفعل خطأ. قال:

[وكذلك "إذا" ، لأنها لاتقع إلا على فعل. تقول: إن زيدا لقيته فأكرمه. قال:

لَاتَجْزَعِى إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ
وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِى

وقال الآخر:

إِذَا ابْنَ أَبِى مُوسَى بِلَالاً بَلَغْتِهِ
فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ

ولو رفع هذا على غير الفعل لكان خطأ ، لأن هذه الحروف لاتقع إلا على الأفعال. ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقص المعنى ، وهو أن يضمر "بلغ" ، فيكون: إذا بلغ ابن أبى موسى. وقوله: "بلغته" إظهار للفعل ، وتفسير للفاعل][٦٢]. اهـ

ومذهب سيبويه جواز رفع الاسم بعد "إذا" على قلة ، فيكون مبتدأ. وتبعه على ذلك أبو الحسن الأخفس. وهو مذهب الكوفيين. قال سيبويه "والرفع بعدهما جائز ، لأنك قد تبتدئ الاسم بعدهما ، فتقول: إجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس" [٦٣]. اهـ

وقال الرضى: [نقل عن الكوفيين انها كإذ فى وقوع الجملتين بعدها. إلا أن الجملة الاسمية لابد أن يكون الخبر فيها فعلا إلا فى الشاذ. كقوله "إذا الخصم أبزى مائل الرأس أنكب". ونقل عن سيبويه والأخفش موافقتهم فى جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها ، لكن على ضعف. والأكثر كونها عندهما فعلية ، إما ظاهرة الفعل نحو: إذا جاء زيد ، أو مقدرتة نحو: " إذا السماء انشقت. أى إذا انشقت السماء . . . . . وإنما اختارا بعدها الفعلية ، لأن الشرط بالفعل أولى كالنفى والاستفهام. وإنما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد ، لأنها ليست عريقة فى الشرط كأن ولو ، ولا ظاهرة فى تضمن معناه كمن ومتى على ما يجىء فى الظروف المبنية][٦٤]. اهـ

وقوى ابن الحاجب استدلال الكوفيين بقوله " وقد أجاز بعض النحويين أن تكون جملة اسمية مبتدأ وخبرا. واستدل على ذلك باتفاقهم على إذا زيد ضربته ضربته ، إذ لايرفع الاسم إلا بالابتداء والخبر ، فدل على صحة وقوع المبتدأ بعدها. وهو استدلال قوى" [٦٥]. اهـ

ويشهد لسيبويه والكوفيين قوله:

إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ
لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ

وقد أوله الجمهور على أن "إذا" داخلة على كان المحذوفة ، والتقدير: إذا كان باهلى. قال ابن هشام "وقيل: حنظلية فاعل باستقر محذوفا ، وباهلى فاعل بمحذوف يفسره العامل فى حنظلية.
ويرده أن فيه حذف المفسر والمفسر جميعا. ويسهله أن الظرف يدل على المفسر ، فكأنه لم يحذف" [٦٦]. اهـ

حكم الجملة الواقعة بعد "إذا"

أكثر النحوين على أن جملة الشرط بعد "إذا" فى محل جر بإضافة "إذا" إليها. وذهب الرضى إلى أن "إذا" إن كانت مضمنة معنى الشرط كانت مثل "متى" فى أنها لا تضاف إلى شرطها ، لزعمه أن الشرط هو العامل فيها حينذاك ، والمضاف إليه لايعمل فى المضاف. أما إذا لم تكن مضمنة معنى الشرط كانت مضافة إلى شرطها.

قال: [إذا تضمن "إذا" معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من "متى" ونحوه ، وإن لم يتضمن نحو: إذا غربت الشمس جئتك ، بمعنى أجيئك وقت غروب الشمس ، فالعامل فيه هو الفعل الذى فى محل الجزاء استعمالا ، وإن لم يكن جزاء فى الحقيقة دون الأول ، إذ الأول مخصص للظرف. وتخصيصه له إما لكونه صفة له ، أو لكونه مضافاً إليه. ولاثالث إستقراء. ولا يجوز أن يكون وصفا ، إذا لو كان وصفاً لكان الأولى الإتيان فيه بالضمير. . . ولم يأت فى كلام. فتخصيصه إذن لكونه مضافا إليه. كما فى سائر الظروف المتخصصة بمضمون الجمل التى بعدها ، لا على سبيل الوصفية " ، كقوله تعالى: "يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ" [٦٧]. اهـ

وذهب ابن الحاجب إلى أن "إذا" لاتضاف إلى شرطها ، حيث قال [تقدير الإضافة فى "إذا" لامعنى له. ما ذكروه من كونها لوقت معين مسلم. لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها ، كما يحصل فى قولك: زمانا طلعت فيه الشمس. فإنه يحصل التعين ولا يلزم الإضافة][٦٨]. اهـ

وقد نظر الرضى فيه وأجاب عنه بقوله: [قال المصنف فى شرح المفصل: إن تعيين الوقت فى "إذا" يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده ، وإن لم يكن مضافا إليه ، كما يحصل فى قولنا: زمانا طلعت فيه الشمس. وفيه نظر ، لأنه إنما حصل التخصيص به لكونه صفة له ، لا لمجرد ذكر الفعل بعده . ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة "إذا" يكفى لتخصيصها لتخصص "متى" فى متى قام زيد. وهو غير مخصص إتفاقا منهم][٦٩]. اهـ

إعتراض الشرط على الشرط

نقل السيوطى عن الشيخ جمال الدين فصلا تكلم فيه على مسألة اعتراض الشرط على الشرط[٧٠]. وقد أطال الشيخ رحمه الله. ونحن نوضح المسألة ، ونبين آراء النحاة فيها ، وفيما ليس منها مما يتصل بها ، مستدلين بآيات من القرآن الكريم وبأبيات من الشعر العربى ، فنقول:

يجوز أن يتوارد على الجواب الواحد شرطان. وتحقيق هذه المسألة يحتاج إلى إيضاح صورتها ببيان ماليس منها. فنقول:

ليس من اعتراض الشرط على الشرط واحدة من المسائل الست الآتية:

الأولى : أن يكون الشرط الأول مقترنا بجوابه ، ثم يأتى الشرط الثانى. مثل قوله تعالى: "وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى" [٧١]. والنحويون على أن جواب الشرط الثانى محذوف دل عليه الشرط الأول مع جوابه. والتقدير لو كان ذا قربى فإذا قلتم فاعدلوا. ومنه قوله تعالى: "وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا" [٧٢]. فجواب "إن" محذوف دل عليه الشرط الأول مع جوابه. والتقدير: إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا فإذا ضربتم فى الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة.

وإنما قلت إن هذه المسألة ليست من اعتراض الشرط على الشرط ، لأن الشرط الأول قد استوفى جوابه. وهو وجوابه دليل جواب الشرط الثانى. ولا يجوز أن يكون هو الجواب ، لأن جواب الشرط لا يتقدم عليه.

الثانية: أن يجتمع الشرطان ويتأخر الجواب ، ويكون الشرط الثانى مقترنا بفاء الجواب. مثل قوله تعالى: "فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ" [٧٣].

فالشرطان هما "إذا" و "من" وقد اقترن الثانى منهما بالفاء. والجواب "ما استيسر من الهدى" وهو جملة اسمية حذف مبتدؤها. والتقدير: فالواجب ما استيسر من الهدى . ويجوز أن يكون المحذوف هو الخبر ، والتقدير فما استيسر من الهدى. وهو جواب "من" ، "ومن" وشرطها وجوابها جواب "إذا" وإنما لم تكن هذه المسألة من اعتراض الشرط ، لأن "من" - وهو الشرط الثانى - اقترن بفاء الجواب ، فتبين كونه مع شرطه وجوابه جواب "إذا". ومثل هذه الآية قوله تعالى: "فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ" [٧٤].

الثالثة: أن يذكر ما يدل على الجواب ، ثم يأتى الشرطان بدون عطف. مثل قول أوس بن حجر يصف ناقته:

تُسَاقِطُ الْمَشْىَ أَفْنَانًا إِذَا غَضِبَتْ
إِذَا أَلَحَّتْ عَلَى رُكْبَانِهَا الْكُورُ [٧٥]

فالشرطان هما: "إذا غضبت" و "إذا ألحت" وما يدل على الجواب قوله "تساقط المشى أفنانا" وجواب الشرط الأول يقدر تاليا له مدلولا عليه بما تقدم ، وجواب الثانى كذلك مدلولا عليه بالشرط الأول وجوابه المقدمين عليه. ففى قوله تعالى "وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ" [٧٦] يكون التقدير: إن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحى إن كان الله يريد أن يغويكم فإذا أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحى ، لأن جواب الشرط الأول يقدر مدلولا

عليه بما سبق ، وهو جملة "ولا ينفعكم نصحى" فيكون التقدير فى الشرط الأول: إن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحى. وجواب الشرط الثانى يقدر مدلولا عليه بالشرط الأول وجوابه ، فيكون التقدير فيه: إن كان الله يريد أن يغويكم فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحى.
وعليه يكون التقدير فى بيت أوس بن حجر: إذا غضبت تساقط المشى أفنانا إذا ألحت على ركبانها الكور فإذا غضبت تساقط المشى أفنانا.
مثل قولك: أما إذا جاء زيد فإنى أكرمه. فـ"أما"

الرابعة: أن يجتمع الشرطان والأول منهما "إما" شرط ، وإذا شرط. وليس ذلك من قبيل اعتراض الشرط على الشرط ، لأن "ما" كما قال العلماء قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط. والأصل مهما يكن من شىء فإذا جاء زيد فإنى أكرمه. فنابت "أما" مناب مهما يكن من شىء. فصار: أما فإذا جاء زيد فإنى أكرمه. لكنهم لم يستسيغوا هذا الترتيب ولم يستعملوه لأمرين:
أحدهما: أن الجواب لا يلى أداة الشرط بغير فاصل.
الثانى: أن الفاء فى الأصل للعطف ، فحقها أن تقع بين شيئين وهما المتعاطفان. فلما أخرجوها فى باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط. فوجب أن يقدم شىء مما فيه حيزها عليها إصلاحا للفظ ، فقدمت جملة الشرط الثانى لأنها كالجزء الواحد ، كما قدم المفعول فى قوله تعالى "فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ" [٧٧]. فصار: أما إذا جاء زيد ففإنى أكرمه . فحذفت الفاء التى هى جواب "إذا" لئلا تلتقى فاءان. فصار أما إذا جاء زيد فإنى أكرمه. ومنه قوله تعالى "فأما إن كان من المقربين فروح . ." [٧٨].
وإنما كان المثال والآية ليسا من اعتراض الشرط على الشرط ، لأن الشرط الثانى - وهو "إذا" فى المثال ، و "إن" فى الآية - اقترن بالفاء تقديرا ، فهو وجوابه جواب "إما". وإنما قدمت أداة الشرط مع

فعل الشرط إصلاحا للفظ ، وإبقاء على الأصل فى الفاء. وهو التوسط بين المعطوف والمعطوف عليه. وأيضا لمنع وقوع الجواب بعد أداة الشرط بغير فاصل.

الخامسة : أن يعطف على فعل الشرط شرط آخر. مثل قوله تعالى "وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلاَ يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا" [٧٩] وقد جعلها ابن مالك من اعتراض الشرط على الشرط ، ونقلها عنه المرادى[٨٠] والأشمونى[٨١] ، وهى ليست منه فى شىء ، لأن كلا من الشرطين استوفى جوابه ، والفعل المعطوف على فعل الشرط لا يستحق جوابا منفصلا ، فهو وما عطف عليه جوابهما واحد ، وهو : "يؤتكم أجوركم"

السادسة : أن يعطف الشرط الثانى على الشرط الأول بالواو. مثل قول الأعشى ميمون بن قيس يمدح عمر بن مسعود الثقفى:

إِنَّ الْجَوَادَ إِذَا حَلَلْتَ بِبَابِهِ
وَإِذَا تُسَائِلُهُ أَبُو يَعْفُورِ[٨٢]

فالشرطان "إذا حللت" و "إذا تسائله" ، وقد عطف الثانى منهما بالواو. وجواب كل منهما محذوف دل عليه قوله: "إن الجواد أبو يعفور". وليس ذلك من اعتراض الشرط على الشرط لما ذكرت من حذف الجواب. والتقدير: إذا حللت ببابه فإن الجواد أبو يعفور ، وإذا تسائله فإن الجواد أبو يعفور.

ولا يصح أن تقدر جوابا واحدا للشرطين معا ، لأنه ينافى مقام المدح ، إذ لا يكون هو الجواد إلا باجتماع الشرطين معا. فإذا حللت ببابه من

غير أن تسأله لا يكون جوادا ، وإذا سألته من غير أن تحل ببابه لا يكون جوادا. وهو مخالف للمعنى المقصود.

والخلاصة أنه إذا ذكر الشرط الأول مقترنا بجوابه ، ثم ذكر الشرط الثانى ، أو اجتمع الشرطان وتأخر الجواب ، أو اجتمع الشرطان وكان الجواب محذوفا ، أو كان أول الشرطين لفظ "أما" ، أو عطف الشرط الثانى على الأول بالواو ، أو عطف على فعل الشرط الأول فعل شرط آخر فإن هذه الصور الست ليست من اعتراض الشرط على الشرط كما بينا.

واعترض الشرط على الشرط له صورة واحدة ، هى: أن يذكر الشرطان ثم يذكر جواب واحد. مثل قوله تعالى:

"وَلَوْلاَ رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِى رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَآءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا"[٨٣]. فالشرطان "لولا رجال" و "لو تزيلوا" والجواب "لعذبنا".

وفى قوله تعالى "كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ"[٨٤]

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن "الوصية" على تقدير الفاء[٨٥]. أى فالوصية للوالدين ، فهو جواب ، وعليه يكون الشرطان "إذا" و "إذن" اعترضا على جواب واحد مذكور هو "فالوصية" وهو جملة إسمية حذف مبتدؤها ، والتقدير: فالواجب الوصية ، أو حذف خبرها ، والتقدير: فالوصية واجبة.

والجمهور على أن "الوصية" نائب فاعل "كتب" ، لأن حذف الفاء من جواب الشرط لا يجوز فى النثر. وقال الأنبارى ضعيف جدا[٨٦]. وعليه فليست الآية مما نحن فيه.

ومن اعترض الشرط على الشرط قول الشاعر:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا
مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَـــرَمُ

ومثل النحويون والفقهاء لاعتراض الشرط على الشرط بقولهم: "إن ركبت إن لبست فأنت طالق".

واختلفوا فى الجواب على أربعة مذاهب:

المذهب الأول:

وهو رأى الجمهور - أن الجواب المذكور للشرط الأول ، وأن الشرط الأول وجوابه دليل جواب الشرط الثانى ، وأن الشرط الثانى مقدم فى الوقوع على الشرط الأول. ففى المثال المذكور لا يقع الطلاق إلا بمجموع أمرين: أحدهما حصول كل من الشرطين ، والآخر كون الشرط الثانى واقعا قبل وقوع الشرط الأول. فيحصل اللبس أولا ، وبعده يحصل الركوب. فيكون التقدير: إن لبست فإن ركبت فأنت طالق. فإن ركبت فقط ، أو لبست فقط ، أو ركبت ثم لبست لا تطلق.

والتقدير فى البيت: إن تذعروا فإن تستغيثوا بنا تجدوا. وفى الآية الكريمة: إن ترك أحدكم خيرا فإذا حضره الموت فالوصية واجبة. فإن كان عنده خير ولم يحضره الموت فلا وصية عليه ، وإن حضره الموت وليس عنده خير فلا وصية عليه. فالوصية لاتجب إلا بتحقيق الشرطين ، وتقدم الثانى منهما فى الوجود على الأول.

المذهب الثانى:

أن الجواب المذكور للشرطين معا ، لأن كلا منهما شرط فيه. فإذا قال: إن ركبت إن لبست فأنت طالق ، كان الطلاق معلقا على حصول الركوب واللبس معا. سواء وقعا على ترتيبهما فى الكلام ، أم وقع اللبس وبعده الركوب ، أم وقعا مجتمعين. وهذا قول إمام الحرمين [٨٧] رحمه الله. وهو مردود من وجهين:

أولهما: أن المتأمل فى قول الشاعر:

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا
منا معاقـــل عز زانها كـــرم

يجد أن الذعر يقع قبل الاستغاثة ، وأن نيلهم معاقل العز مبنى على الاستغاثة. ومراعاة المعنى شرط فى صحة التقدير الإعرابى. وعليه فالتقدير الصحيح المراعى للمعنى فى البيت: إن تذعروا فإن تستغيثوا بنا تجدوا. ولا يصح تقدير الذعر بعد الاستغاثة ، لأنه مناف للواقع ، ومخالف للمعنى.

والمتأمل فى قوله تعالى " قَالَ يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ"[٨٨] يجد أن الإسلام يكون قبل الإيمان. فالشرط الثانى يكون فى الوجود قبل الأول ، لأن الأول وجوابه دليل جواب الثانى. فالتقدير فى الآية: إن كنتم مسلمين فإن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا.

الثانى: أن القاعدة ـ الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه ـ تنطبق على غيرها من كل مسالة توارد فيها على جواب واحد شيئان كل منهما يقتضى جوابا ، كاجتماع الشرط والقسم ، مثل: والله إن جاء محمد لأكرمنه. فالاكرمنه بالتشديد جواب القسم ، لأنه الأول. وجواب الشرط محذوف دل عليه المذكور. وإذا قلت: إن يأتنى محمد والله أكرمه.

فأكرمه مجزوم لأنه جواب الشرط ، إذ هو المتقدم. وجواب القسم محذوف.

فالقياس يقتضى فى مسألة توارد شرطين على جواب واحد أن يكون الجواب للشرط الأول منهما ، ويكون جواب الثانى محذوفا دل عليه المذكور. فالقول بأن الجواب المذكور للشرطين معا غير مقبول.

المذهب الثالث:

ان الجواب المذكور للاول كما يقول الجمهور. لكن الشرط الثانى لا جواب له. لا مذكورا ولا مقدرا ، لأنه مقيد للشرط الأول تقيده بحال واقعة موقعه. فإذا قلت: إن ركبت أن لبست فانت طالق. فكأنك قلت: إن ركبت لابسة فانت طالق. وكذلك يكون التقدير فى البيت: إن تستغيثوا بنا مدعورين تجدوا. وفى الآية الكريمة: إذا حضر أحدكم الموت تاركا خيرا فالوصية.

وقد نسب هذا الرأى إلى ابن مالك [٨٩]. وهو رأى وجيه. إلا أنهم أخذوا عليه أمرين:

أولهما: خروجه عن القياس. فإن الشرط يكون جوابه ظاهرا أو مقدرا. ودعواه خارجة عن القياس ، لأنه جعله شرطا لاجواب له ، لا فى اللفظ ولا فى التقدير.

الثانى: أن الشرط يتعارض مع الحال ، لأن الشرط للاستقبال ، وليس كذلك الحال ، لأنها حال كلفظها. وإذا تباعد ما بين الشيئين لا يصح تقدير أحدهما بالآخر.

ونستطيع أن نجيب عن ابن مالك فنقول:

١- ذكر النحاة أن الحال على ضربين: حال مقارنة وحال مقدرة. فالمقارنة هى التى تتعارض مع الشرط. مثل: جاء زيد راكبا. لا يجوز أن تقول فيها: جاء زيد إن ركب. أما المقدرة فلا تتعارض مع الشرط. مثل قوله تعالى "فادخلوها خالدين" [٩٠] فخالدين حال مقدرة ، لأن الخلود إنما هو استمرار فى المستقبل ، وهو لايقارن الدخول. والتقدير فى الآية على ما ذهب إليه النحويون: ادخلوها مقدرين الخلود ، أو مستحقين الخلود. ومنه قوله تعالى "لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رءوسكم" [٩١] أى مقدرين ، لأن الحلق والتقصير لا يقارنان الدخول ، وإنما يقعان بعده. فإنهم فى حال الدخول لا يكونون محلقين ومقصورين. إنما هم مقدرون الحلق والتقصير.

٢- ذهب الفارسى إلى إجازة نحو: لأضربنه إن ذهب وإن مكث. على تقدير: لأضربنه ذاهبا أو ماكثا. فيكون الشرط مقدرا بالحال. وذلك سند لما ذهب إليه ابن مالك.

المذهب الرابع:

أن الجواب المذكور للشرط الثانى ، والشرط الثانى وجوابه جواب للاول. ويلزم عليه تقدير الفاء فى الشرط الثانى ، لأنه لا يصلح إلا بتقدير الفاء. فيكون التقدير فى المثال المذكور:

إن ركبت فإن لبست فأنت طالق. فالطلاق يقع بحصول الأمرين وتقديم المركوب على اللبس. وهذا القول باطل لأمور:

١ـ أن حذف الفاء من جواب الشرط لا يجوز فى النثر. وأجازه بعضهم فى الشعر للضرورة.

٢ـ أنه إذا اجتمع ذوا جواب فالقاعدة أن الجواب المذكور يكون للسابق منهما.

٣ـ أن هذا الرأى لا يتأتى فى نحو: إن تصدقت إن سئلت أثبت ، لأنه من غير المألوف أن تقع الصدقة أولا ثم يقع السؤال ، لأن السؤال حينئذ لا فائدة منه. وكذلك فى البيت. يقع الذعر أولا ثم تقع الاستغاثة. هذا هو المألوف. أما أن تقع الاستغاثة أولا ثم يقع الذعر فهذا غير مألوف. فاشتراطه وقوع الشرط الأول قبل الشرط الثانى فاسد.

وقد يقال: لعل صحة الجملة إن سئلت إن تصدقت أثبت ، فيكون السؤال أولا ثم الصدقة.

وأقول: إنه حينئذ يتعارض مع البيت المستشهد به وهو:

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا
منا معاقل عز زانها كرم

ومع الآية الكريمة "إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين" لأن الذعر يقع أولا ثم تكون الاستغاثة ، والإسلام يكون قبل الإيمان. وقد جرت على ذلك أساليب العرب.

والذى يظهر لى أنه لا يجوز أن يقال: إن سئلت إن تصدقت أثبت ، ولا: إن توضأت إن صليت أثبت ، ولا إن سألتنى إن وعدتك إن أعطيتك صمت ثالثا ، لأنه لم يسمع ، ولأنه لا يتأتى فى تقدير ابن مالك ، فلا يقال: إن سئلت متصدقا ، ولا إن توضأت مصليا ، لأن التصدق لا يقارن السوال ، والصلاة لاتقارن الوضوء. وإنما يجب أن يقال: إن تصدقت إن سئلت أثبت ، إن صليت إن توضأت أثبت ، إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتنى صمت ثالثا.

"إذا" ظرف مجرد عن معنى الشرط

الغالب فى "إذا" أن تكون ظرفا مضمنا معنى الشرط. وقد تأتى مجردة عن معنى الشرط ، فتكون ظرفا مضافا إلى الجملة بعده. مثل قوله تعالى "وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ" [٩٢] ، و "وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ" [٩٣] و "فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ" [٩٤].

فـ "إذا" فى الآية الأولى ظرفية لاغير. لاتصلح أن تكون شرطية لأمرين: اولهما أن الجواب لم يقترن بالفاء ، وهو جملة اسمية "هم يغفرون" ، وعدم اقرانه بالفاء لا يجوز فى سعة الكلام اتفاقا. فهو مختص بالضرورة الشعرية. وقد منعه المبرد فى الشعر أيضا ، وقال فى قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهُ
وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

الرواية: من يفعل الخير فالرحمن يشكره[٩٥]. والثانى: أن الغفران على جعل "إذا" فى الآية ظرفا مجردا عن الشرط - يكون واقعا وقت الغضب. والتقدير: هم يغفرون وقت غضبهم. وهو أنسب للمعنى من جعل الغضب شرطا فى الغفران. على أن الغفران وقت الغضب يستلزم من باب اولى الغفران إذا لم يغضبوا. فإن جعلت الغضب شرطا فى الغفران امتنع الغفران إذا لم يغضبوا. وهو يتنافى مع المعنى.

وكذا فى الآية الثانية ، لأن المعنى أنهم ينتصرون وقت البغى عليهم ، لا أن إصابتهم بالبغى سبب فى الانتصار.

وفى الآية الثالثة يجب جعل "إذا" ظرفية مجردة عن معنى الشرط ، لأن السؤال عن حالهم المتعجب منه وقت جمعهم. لا أنه مترتب على جمعهم.

وفى قوله تعالى "وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى" [٩٦] قال ابن الحاجب: [وإذا قد يكون ظرفا غير متضمن للشرط فى مثل قوله تعالى "والليل إذا يغشى" ونظائره ، لأنه لو قدر شرطا يفسد المعنى ، من جهة أن الجواب لابد أن يكون مذكور لدلالة ما تقدم عليه. وههنا لم يذكر شيء يصلح أن يكون جوابا ، فيجب أن يكون ما تقدم هو الدال ، فيفسد المعنى حينئذ ، إذ يصير: إذا يغشى الليل اقسم ، فيصير القسم معلقا على شرط. وهو ظاهر الفساد. فيجب أن يكون ظرفا][٩٧].

وقال الرضى: [ليس فى "إذا" فى نحو قوله تعالى "والليل إذا يغشى" معنى الشرط ، إذ جواب الشرط إما بعده ، أو مدلول عليه بما قبله. وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا ، لعدم توقف معنى الكلام عليه. وليس ههنا ما يدل على جواب الشرط قبل "إذا" إلا القسم. فلو كان "إذا" للشرط كان التقدير: إذا يغشى أقسم. فلا يكون القسم منجزا ، بل معلقا بغشيان الليل. وهو ضد المقصود ، إذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وإن كان نهارا ، غير متوقف على دخول الليل][٩٨].

وقد تكون "إذا" ظرفا يحتمل الشرط وعدمه مثل قوله تعالى "وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ" [٩٩] ، وقوله تعالى "ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ" [١٠٠] ، وقوله سبحانه " وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا" [١٠١] ، وقوله جل وعلا "وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ" [١٠٢].

وإنما كانت "إذا" فى هذه الآيات تحتمل الشرط وعدمه لأن المعنى واحد على الحالين. وإن كان الأولى تجريدها عن معنى الشرط ، لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج. وإذا فى الآية الأولى -

على تضمينها معنى الشرط أو تجريدها منه معمول للمصدر "جميعهم" المذكور إذا كانت ظرفا مجردا عن الشرط ، والمقدر إذا كانت مضمنة معنى الشرط.

وفى الآية الثانية نلحظ أن تجريد "إذا" عن معنى الشرط أولى لسبب آخر ، هو جعل ذكر النعمة واقعا وقت الاستواء. أما إذا ضمنت معنى الشرط فإن الذكر يقع بعد تمام الاستواء. والأول أولى.

كما نلحظ فى الآية الثالثة أن جعل "إذا" ظرفا غير مضمن معنى الشرط أولى ، لأن الإباء المنهى عنه قد يقع من الشاهد وقت دعوته ، ثم يقبل الحضور. فبينت الآية الكريمة أن الاستجابة المطلوبة تكون وقت الدعوة. أى أن الشاهد يجب عليه الاستجابة وقت دعوته. أما على تضمينها معنى الشرط فإن زمن الاستجابة المطلوبة يبدأ بعد الدعوة ، لأنه لازم لها ومترتب عليها ، إذ جواب "إذا" محذوف تقديره: إذا ما دعى الشهداء فلا يأبوا.

وقد يقول قائل: إذا كانت الاستجابة مطلوبة وقت الدعوة - وهو معنى "إذا" الظرفية المجردة عن الشرط ، فكيف يتسنى تقدير "إذا" مضمنة معنى الشرط ، فتكون الاستجابة المطلوبة بعد الدعوة ، لأنها حينئذ لازمة لها ومترتبة عليها؟ وهل يمكن القول بوقوع الاستجابة وقت الدعوة إليها؟ وأقول: إن الاستجابة بالقول لا يمكن وقوعها: إلا بعد الدعوة إليها. أما الاستجابة بالقلب والنية فيمكن وقوعها وقت الدعوة إليها. وهذا هو المطلوب. فالإنسان غير مؤاخذ بما يجول فى خاطره من شر إذا لم يصمم عليه ، ويعقد النية على ارتكابه. ومن ثم شرعت الاستعاذة من نزغ الشيطان. أما مايجول فى الخاطر من خير فإن المسلم يثاب عليه ، وإن لم يعقد النية على تنفيذه. ولهذا جاز فى الآية تقدير "إذا" ظرفية مجردة عن معنى الشرط وهو الأولى ، أو تضمينها معنى الشرط.

وما قلناه فى الآية الثالثة يمكن أن يقال فى الآية الرابعة ، وهى قوله تعالى "وأشهدوا إذا تبايعتم" فالإشهاد وقت التبايع أولى منه بعده. ويتأتى الإشهاد بعد البيع بأن يسأل الشاهد كلا من البائع والمشترى ، فإن توافقا على واقعة البيع وتفاصيلها شهد ، وإلافلا. ومن ثم يجوز جعل "إذا" فى الآية ظرفا مجردا عن معنى الشرط ، كما يجوز تضمينها معنى الشرط.

وما ذهب إليه النحاة - من أن الغالب فى "إذا" تضمنها معنى الشرط - صواب ، ذلك أنها جاءت فى القرآن الكريم مضمنة معنى الشرط فى ستة وثلاثمائة موضع. منها سبعة وخمسون ومائة موضع جاءت فيها "إذا" للمستقبل ، وخمسة وثمانون للماضى ، وخمسة وستون للماضى المستمر. وهى فى الجميع شرطية أو على صورة الشرط. وجاءت ظرفية مجردة عن معنى الشرط أو صالحة له فى اثنين وخمسين موضعا. ذكرنا منها ثمانية مواضع فيما تقدم ، ونذكر لك الباقى ، لعلك ترجع إليها إن شئت:

البقرة ١٧٧ ، ١٩٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، آل عمران ١٥٦ ، النساء ٤١ ، ٦٣ ، المائدة ٩٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، الأنعام ٩٩ ، ١٤١ ، الأنفال ٣٤ ، التوبة ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٢٢ ، هود ١٠٣ ، يوسف ٦٣ ، النحل ٩١ ، الأنبياء ٤٥ ، النور ٥١ ، النمل ٦٣ ، ٨٠ ، الروم ٥٢ ، الأحزاب ٣٧ ، محمد ١٨ ، ٢٧ ، النجم ١ ، ٤٦ ، المنافقون ١١ ، نوح ٤ ، المدثر ٣٤ ، القيامة ٣٦ ، التكوير ١٧ ، ١٨ الانشقاق ١٨ ، الشمس ٢ ، ٣ ، ٤ ، الليل ٢ ، الضحى ٢ ، العلق ١٠ ، الفلق ٥.

خروج إذا عن الظرفية :

ذهب بعض العلماء إلى أن "إذا" قد تخرج عن الظرفية ، فتقع في محل رفع أو فى محل جر . قال ابن هشام : [زعم أبو الحسن فى "حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا" [١٠٣] أن إذا جر بحتى ، وزعم أبو الفتح فى "إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ" [١٠٤] الآية ، فيمن نصب "خافضة رافعة" أن "إذا" الأولى مبتدأ ، والثانية خبر ، والمنصوبين حالان ، وكذا جملة ليس ومعمولاها . والمعنى : وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الأرض .

وقال قوم فى " أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا " إن الأصل أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائما . أى وقت قيامه. ثم حذفت الأوقات ، ونابت "ما" المصدرية عنها ، ثم حذف الخبر المرفوع وهو "إذا" ، وتبعتها "كان" التامة وفاعلها فى الحذف . ثم نابت الحال عن الخبر . ولو كانت "إذا" على هذا التقدير فى موضع نصب لاستحال المعنى ، كما يستحيل إذا قلت : أخطب أوقات أكوان الأمير يوم الجمعة . إذا نصبت اليوم ، لأن الزمان لايكون محالا للزمان.

وقالوا فى قول الحماسى :

وَبَعْدَ غَدٍ يَالَهْفَ نَفْسِىَ مِنْ غَدٍ
إِذَا رَاحَ أَصْحَابِى وَلَسْتُ بِرَائِحِ

أن "إذا" فى موضع جر بدلا من غد .

وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولا في قول عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله عنها : إني لأعلم إذا كنت عني راضية ، وإذا كنت على غضبى.

والجمهور على أن "إذا" لاتخرج عن ظرفية ، وأن "حتى" في نحو " حتى إذا جاءوها" حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها ، ولاعمل لها . وأما "إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ" فإذا الثانية بدل من الأولى ، والأولى ظرف ، وجوابها محذوف لفهم المعنى ، وحسنه طول الكلام ، وتقديره بعد "إذا" الثانية . أى انقسمتم أقساما ، "وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً" . وأما "إذا" في البيت فظرف للهف. وأما التي في المثال ففي موضع نصب ، لأنا لانقدر زمانا مضافا إلى ما يكون ، إذ لاموجب لهذا التقدير. وأما الحديث فإذا ظرف لمحذوف ، وهو مفعول أعلم ، وتقديره شانك ونحوه ، كما تعلقت "إذا" بالحديث في "هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ"][١٠٥]][١٠٦].اهـ وانظر الهمع ١ : ٢٠٦

خروج "إذا" عن الاستقبال:

قال الراضى :[قد يكون "إذا" للماضى كإذا ، كما في قوله تعالى "حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ"[١٠٧]. و "حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ"[١٠٨]. و "حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا"[١٠٩]. كما أن "إذ" تكون للمستقبل كإذا ، كما في قوله تعالى "وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ"[١١٠] ، على أنه يمكن أن يؤول بالتعليليه ، وكما في قوله تعالى "فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ"[١١١] ، ويمكن أن تكون من باب "وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ"[١١٢]

وقد تكون "إذا" مع جملتها لاستمرار الزمن ، نحو قوله تعالى "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَاتُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا"[١١٣] أى هذا عادتهم

المستمرة . ومثله كثير نحو قوله تعالى "وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا"[١١٤] و "إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ"[١١٥][١١٦]. اهـ

وقال السيوطى :[وزعم آخرون أنها تخرج عن الاستقبال . فقال ابن مالك : إنها وقعت للماضى فى قوله تعالى "وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا"[١١٧] . فإن الآية نزلت بعد انفضاضهم . وكذا "وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ" الآية . وقال قوم إنها وقعت للحال فى قوله تعالى :"وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى" ، لأن الليل مقارن للغشيان][١١٨] . اهـ وانظر المغنى ١ : ١٠٢

والحق ان ماذهبوا إليه لاتدل عليه "إذا" وإنما يستفاد من شرطها. فإن كان شرطها قد وقع فى الماضى كانت هى للماضى ، وإن كان سيقع فى المستقبل كانت هى للمستقبل ، وإن كان زمن شرطها الحال كانت هى للحال . لأنها مضافة إلى شرطها كما ذكرنا ، وشرطها هو الذى يعين زمنها ، لأنه المخصص لها . وقد تتبعت "إذا" التى خرجت عن المستقبل فى القرآن الكريم ، فوجدت أنها قد تكون للحال ، وقد تكون للماضى المنقطع ، وقد تكون للماضى المستمر ، وقد تكون للزمن المطلق . أى الصالح للماضى والحال والاستقبال . وإليك أمثلة لكل نوع منها :

"إذا" ظرف لزمنه الحال:

سبق أن ذكرت ما قاله السيوطى فى الهمع وهو [وقال قوم أنها وقعت للحال فى قوله تعالى :"والليل إذا يغشى" ، لأن الليل مقارن للغشيان][١١٩]. اهـ

والجمهور على أن "إذا" فى الآية على أصل زمنها وهو الاستقبال . وقد أدى ذلك إلى إشكال فى الآية لم يتوصل العلماء إلى حله حتى اليوم . ذلك أن القسم "والليل" متعلق بفعل محذوف تقديره "أقسم" وزمن هذا الفعل حال . لأنه إنشاء ، والإنشاء واقع وقت التكلم . و "إذا" ظرف زمن مستقبل . وهو يتنافى مع زمن القسم ، إذ يكون القسم وهو إنشاء معلقا على غشيان الليل ، وهو مستقبل ، والقسم لايجوز تعليقه . وقد أدى هذا الإشكال إلى إشكال آخر ، وهو البحث عن العامل فى "إذا" ، لأنها إذا كانت للمستقبل على رأى الجمهور لايجوز أن تتعلق بفعل القسم المحذوف . لأنه حال . فزمناهما مختلفان.

وقد تحاشى العلماء الكلام فى هذا لتعسر الوصول فيه إلى إجابة شافية ، إلا القليل منهم . فقد حاول ابن الحاجب وكذلك الرضى البحث فى الآيه بغية الوصول إلى إجابة مقنعة . فذهب ابن الحاجب إلى أن "إذا" ظرف متعلق بمحذوف حال من الليل . والتقدير : أقسم بالليل حاصلا وقت غشيانه . وهو ضعيف ، إذ الحال المحذوفة تحتاج إلى عامل ، ولاعامل فى الجملة سوى فعل القسم . فقد رجعنا إلى ما بدأنا منه . وهو أن القسم سيكون معلقا على غشيان الليل . كما أن حذف الحال والعامل فيها معا لم يقل به أحد.

وذهب الرضى إلى أن "إذا" ظرف لمادل عليه القسم من معنى العظمة والجلال ، فالتقدير فى الآية : والليل وعظمته إذا يغشى . وهو ضعيف أيضا ، لأنه لم يخرج عن دائرة الإشكال ، ولم يأت بجديد ، لأنه إذا لم يكن الليل موجودا وقت القسم به ، فكيف نقول إن عظمته موجودة . على أن القسم بعظمة الليل غير الموجود كالقسم بالليل غير الموجود ، لأنه يؤدى إلى نفس الإشكال.

وسأورد ماقاله كل منهما ثم أبين رأيى فى الآية ونظائرها.

أثبت ابن الحاجب أن "إذا" فى الآية ظرف مجرد عن معنى الشرط ، ثم قال [فإن قيل بماذا تتعلق إذا كانت ظرفا مجردا عن معنى الشرط ؟ قلت : بمحذوف تقديره : والليل حاصلا فى هذا الوقت . فهو إذن فى موضع الحال من الليل . والعامل فى الحال فعل القسم . فاستقام حينئذ المعنى ولايستقيم أن يكون ظرفا معمولا لأقسم لفساد المعنى . إذ يصير أقسم فى هذا الوقت بالليل . وليس المعنى على تقييد القسم بوقت . بل معنى القسم مطلق][:١٢٠].اهـ

وقال الرضى - بعد أن أثبت أيضا أن "إذا" فى الآية ظرف مجرد عن معنى الشرط - [فإن قيل : فإن كان ظرفا فإيش ناصبه ؟ قلت قال المصنف : ناصبه حال من الليل . أى والليل حاصلا وقت غشيانه . ولى فيه نظر ، إذ لاشىء هنا يقدر عاملا فى "حاصلا" إلامعنى القسم . فهو حال من مفعول "أقسم" . فيكون الإقسام فى حال حصول الليل . كما أن المرور فى قولك : مررت بزيد صارخا . فى حال صراخه . وحصول الليل فى وقت غشيانه ، لأن وقت الغشيان ظرف له . كما أن الخروج فى قولك : خرجت وقت دخولك . فى وقت دخول المخاطب . فيكون الإقسام حال غشيان الليل . وهو فاسد كما مر . وأيضا فى قوله تعالى "وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ"[١٢١] يلزم أن يكون الزمان حالا عن الجثة . ولايجوز . كما لايجوز أن يكون خبرا عنها.

وقيل "إذا" بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية . أى وقت غشيان الليل . وفيه نظر من وجهين أحدهما من حيث إن إخراج "إذا" عن الظرفية قليل . والثانى أن المعنى بحق القمر متسقا . لابحق وقت اتساق القمر . وليس ببعيد أن يقال : هو ظرف لمادل عليه القسم من معنى العظمة والجلال ، لأنه لايقسم بشىء إلا لحاله العظيمة . فتعلقه بالمصدر المقدر على ما ذكرنا فى المفعول معه من جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه . وخاصة فى الظرف . فإنه يكتفى برائحة الفعل وتوهمه كما هو مشهور . فالتقدير : وعظمته إذا اتسق.

فهو كقولك: عجبا من زيد إذا ركب. أى من عظمته. والظرف ههنا لا يصلح أن يكون معمولا لإنشاء التعجب. كما لم يصلح هناك ، لكونه لإنشاء القسم. فاضمر العظمة ، إذ لا يتعجب من عظيم فى المعنى ، كما لايقسم إلا بعظيم فى معنى من المعانى][١٢٤] .اهـ

وأنا مع ابن الحاجب والرضى فيما ذهبا إليه من أن "إذا" فى الآية ونظائرها ظرف مجرد عن معنى الشرط ، إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا فى المعنى. فيكون التقدير: إذا يغشى الليل أقسم. وهذا ممتنع لوجهين: أحدهما أن القسم إنشاء ، والإنشاء لايقبل التعليق ، لأنه إيقاع ، والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه. والثانى: أن الجواب خبرى ، فلا يدل عليه الإنشاء لتباين حقيقتيهما.

وأختلف مع ابن الحاجب فى قوله: [ولا يستقيم ان يكون ظرفا معمولا لأقسم لفساد المعنى ، إذ يصير أقسم فى هذا الوقت بالليل. وليس المعنى على تقييد القسم بوقت. بل معنى القسم مطلق] .اهـ ذلك أنه ذهب إلى أن هناك تعارضا فى الآية بين وقت القسم ووقت غشيان الليل ، لأن القسم زمنه هو زمن التكلم ، وغشيان الليل قد يكون مستقبلا ، إذ من الجائز أن تكون الآية قد نزلت نهارا ، فيتعارض زمن القسم وزمن المقسم به.

ونحن نقول: إنه لا تعارض فى الآية بين زمن القسم وغشيان الليل ، حتى لو كانت الآية قد نزلت نهارا ، ونثبت لابن الحاجب العذر فيما ذهب إليه ، ذلك أن العلم أثبت أنه ليس جزء من الزمن مهما قل إلا فيه ليل يغشى ونهار يتجلى. ضرورة أن الأرض كروية ، وأنها تدور حول نفسها مرة كل يوم. فالليل دائم على ظهرها منذ أن خلقها الله إلى حيث تقوم الساعة ، كما أن النهار كذلك. فهى لا تخلو من ليل ونهار معا. فالليل فى مكان ، والنهار فى المكان المقابل له.

والليل ينقضى شيئا فشيئا ، ويقابله انقضاء النهار فى المكان المقابل شيئا فشيئا. فإذا أشرقت الشمس فى الجزء الذى نحن فيه من الأرض ، وغربت فى الجزء المقابل لنا ، ليكون عندنا نهار ، وهناك يبدأ ليل. وكلما ارتفعت الشمس عندنا أوغل الليل فى غشيانه فى الجزء المقابل لما نحن فيه ، وبدأ ليل جديد فى جزء آخر. كما يبدأ نهار جديد فى الجزء المقابل له. وهكذا كلما انحسر النهار عن جزء من سطح الأرض بدأ فيه ليل ، وأشرق نهار فى ما يقابله من سطح الأرض. فالليل والنهار دائمان على سطح الكرة الأرضية.

فإذا أقسم الله سبحانه وتعالى بالليل وقت غشيانه ، أو بالنهار وقت تجليه فقد أقسم بشىء موجود فلا تعارض إذن بين زمن القسم "أقسم" ووقت غشيان الليل ، أو وقت تجلى النهار فى قوله تعالى: "والنهار إذا تجلى"[١٢٣] ، لأن كليهما زمنه الحال. فالقسم والمقسم به متحدان فى الزمن. وعليه فـ"إذا" فى الآية ظرف لفعل القسم المحذوف ، وهو الذى عمل النصب فى محل "إذا" ، وزمن "إذا" حال.

فالقسم واقع فى وقت غشيان الليل. سواء نزلت الآية فى ليل أم فى نهار. وفى الآية الثانية القسم واقع فى وقت تجلى النهار. سواء نزلت الآية فى ليل أم فى نهار ، ضرورة أن الليل والنهار دائمان على ظهر الأرض كما بينا. وقل مثل ذلك فى قوله تعالى "والصبح إذا أسفر"[١٢٤] ، و "والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس"[١٢٥] و "والقمر إذا اتسق"[١٢٦] و "والليل إذا سجى"[١٢٧].

وبناء على ما أوضحنا يكون تقدير ابن الحاجب "إذا" متعلقا بمحذوف حال من الليل ، وتقدير الرضى "إذا" ظرفا لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال - لاحاجة إليه ، لأن "إذا" فى الآية وتظائرها ظرف متعلق بفعل القسم المحذوف.

وقول السيوطى [وقال قوم إنها وقعت للحال فى قوله تعالى "والليل إذا يغشى" لأن الليل مقارن للغشيان]. اهـ. إشارة إلى ما ذهب إليه ابن الحاجب والرضى. وتعليله بأن الليل مقارن للغشيان لا يكفى. لأن "إذا" محتاجة إلى عامل. وإذا كان العامل فيها فعل القسم المحذوف وجب أن تكون الآية قد نزلت ليلا حتى يتحد زمن القسم وزمن الغشيان. وإذا كانت متعلقة بمحذوف حال من الليل - وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب - فقد ذكرنا ما فيه.

والآية على ما ذهبت اليه لا إشكال فيها ، لأن "إذا" متعلق بفعل القسم المحذوف ، حيث إن الليل موجود دائما على سطح الأرض كما أوضحنا سالفا.

وهذه الآية ونظائرها من الأدلة القاطعة على صدق رسالة النبى عليه الصلاة والسلام ، وأن القرآن حق وأنه من عند الله سبحانه وتعالى ، حيث أثبتت هذه الآيات حقيقة علمية لم يكن أحد يعرفها وقت نزول القرآن إلا الله سبحانه وتعالى ، وقد إكتشفها العلم الحديث بعد مرور أكثر من ألف عام على نزول القرآن الكريم الذى لا تنقضى عجائبه.

"إذا" للماضى المنقطع:

ومعنى كونها للماضى أن شرطها وقع فى الماضى ، والجواب لازم للشرط. ومتى حصل الشرط حصل الجواب. ومعنى كون الماضى منقطعا أن حدوث الشرط فى الماضى محدود ومعروف. بحيث إنه لم يحدث إلا مرة واحدة مثل قوله تعالى "وَلَاعَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ"[١٢٨] وقوله تعالى "حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ . . . "[١٢٩]

و "حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا . . ." [١٣٢] و "فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ" [١٣٣].

وقد ذكرت "إذا" التى للماضى المنقطع فى القرآن الكريم اثنتين وثلاثين مرة فى ثلاثين آية. ذكرت منها فيما سبق أربعا. وإليك الباقى:

آل عمران ١٥٢ ، الأعراف ١٣١ ، التوبة ٣٨ ، ٨٦ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، يونس ١٥ ، ٩٠ ، النحل ١٠١ ، الكهف ١٧ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٦ ، المؤمنون ٢٧ ، ٢٨ النمل ١٨ ، القصص ٧ ، محمد ١٦ ، ٢٠ ، المجادلة ٨ ، الجمعة ١١ ، القلم ١٥.

"إذا" ظرف زمان ماض مستمر:

ومعنى الاستمرار فيه أنه مع شرطه يفيد الشأن والعادة مثل قوله تعالى "وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا" [١٣٢] أى هذا عادتهم المستمرة. ومثله قوله تعالى "وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا . . ." [١٣٢] و "إِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ" [١٣٤] ، و "وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا" [١٣٥] ، و "وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَّوْا عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا" [١٣٦].

وقد ذكرت "إذا" على هذا النحو فى القرآن الكريم إحدى وأربعين مرة فى ثمان وثلاثين آية. ذكرت منها خمسا ، وإليك الباقى:

البقرة ١١ ، ١٣ ، ٢٤ ، ٧٦ ، ٩١ ، ١٧٠ ، والنساء ٦١ ، ٨٣ ، المائدة ٥٨ ، ٦١ ، ٨٣ ، ١٠٤ ، الأنعام ١٢٤ ، الأعراف ٢٠٣ ، مريم ٧٣ ، الأنبياء ٣٦ ،

الحج ٥٢ ، المؤمنون ٨٢ ، النور ٤٨ ، ٥١ ، الفرقان ٤١ ، الشعراء ١٣٠ ، القصص ٥٣ ، ٥٥ ، لقمان ٢١ ، الأحزاب ١٩ ، الصافات ١٣ ، ١٤ ، الزخرف ١٧ ، الجاثية ٣٥ ، الأحقاف ٧ ، النافقون ١ ، ٥

"إذا" ظرف زمان مطلق:

مثل قوله تعالى "إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا" [١٣٧] أى هذا شأن المؤمنين وصفتهم فى كل زمان. ومن ذلك قوله تعالى "وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِى آيَاتِنَا" [١٣٨] ، وقوله تعالى "وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلاَ مَرَدَّ لَهُ" [١٣٩].

وفى القرآن الكريم ذكرت "إذا" زمنا مطلقا خمسا وستين مرة فى إحدى وستين آية. منها أربع آيات كررت "إذا" فى كل منها. والواضح فى جميع هذه الآيات أن "إذا" زمن مطلق. وقد ذكرت فيما سبق أربعة مواضع لإذا هذه فى ثلاث آيات. وإن شئت المزيد فارجع إلى ما يأتى:

البقرة ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، آل عمران ٤٧ ، الأعراف ٣٤ ، ٥٧ ، يونس ٢٢ ، ٤٧ ، ٤٩ ، يوسف ١١٠ ، النحل ٤٠ ، ٦١ ، الإسراء ١٦ ، ٤٥ ، ٦٧ ، ٨٣ ٢ ، مريم ٣٥ ، ٦٦ ، الحج ٣٥ ، النور ٣٩ ، ٤٠ ، ٦٢ ، الفرقان ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٣ ، الشعراء ٨٠ ، النمل ٣٤ ، العنكبوت ١٠ ، ٦٥ ، الروم ٣٣ ٢ ، ٣٦ ، ٤٨ ، لقمان ٧ ، ٣٢ ، يس ٤٥ ، ٤٧ ، ٨٢ ، الصافات ٣٥ ، الزمر ٨ ٢ ، ٤٥ ، ٤٩ ، غافر ٦٨ ، فصلت ٣٩ ، ٥١ ٢ ، الجاثية ٩ ، ٣٢ ، المعارج ٢٠ ، ٢١ ، المرسلات ٤٨ ، المطففين ١٣ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، الانشقاق ٢١ ، الفجر ١٥ ، ١٦.

الفصل الثانى
إذا المفاجأة [مع ١]

تأتى "إذا" للمفاجأة فتختص بالدخول على المبتدأ. وللمبتدأ الواقع بعدها أربع حالات:

١ـ مبتدأ لم يذكر معه خبر. مثل: خرجت فإذ الأسد. ولم يرد مثل هذا فى القرآن الكريم. وقد ذكره العلماء ولم يشيروا إلى عدم فصاحته. مما يدل على أنه مسموع.

٢ـ مبتدأ ذكر معه خبره. مثل: خرجت فإذا الأسد بالباب ، أو فإذا الأسد واقف. وهو أفصح أساليب "إذا" المفاجأة ، إذ كل ما جاء فى القرآن الكريم من "إذا" المفاجأة من هذا النوع. مثل قوله تعالى "فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ" [مع ١] ، "فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ" [٤٣ ١] ، "فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ" [١٤٣] ، "فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ" [١٤٤]

٣ـ مبتدأ ذكر بعده اسم نكرة منصوب. مثل: خرجت فإذا الأسد واقفا.

٤ـ مبتدأ ذكر بعده إسم معرفة منصوب. مثل: خرجت فإذا زيد القائم.

والصورة الثالثة ذكرها المبرد ، فقال "وتقول: خرجت من الدار فإذا زيد. فمعنى "إذا" ههنا المفاجأة فلو قلت على هذا: خرجت فإذا زيد قائما ، كان جيدا ، لأن معنى فإذا زيد. أى فإذا زيد قد وافقنى" [١٤٥]. اهـ

أما الصورة الرابعة فقد ذكرها الكوفيون. قال الرضى "والكوفيون يجيزون نحو: خرجت فإذا زيد القائم. بنصب القائم. . . لأن إذا المفاجأة تدل على معنى وجدت ، فتعمل عمله ، لأن معنى مفاجأتك الشيء وجدانك له فجأة. فالتقدير: خرجت فوجدت زيدا القائم. والقائم ثانى مفعوليه" [١٤٦]. اهـ

آراء العلماء فى "إذا" المفاجأة:

للعلماء فى "إذا" المفاجأة ثلاثة آراء:

الأول: أنها حرف. وهو مذهب سيبويه. ونسبه ابن هشام إلى الأخفش [١٤٧] ، والرضى إلى ابن برى [١٤٨].

قال سيبويه " . . . لأن أما وإذا من حروف الابتداء ، يصرفان الكلام إلى الابتداء . . . "[١٤٩]. اهـ وقال: "فإذا قال: حتى أدخلها[١٥٠] فكأنه يقول: سرت فإذا أنا فى حال دخول . . . فحتى صارت ههنا بمنزلة "إذا" وما أشبهها من حروف الابتداء . . ."[١٥١]. اهـ

وعلى القول بحرفية "إذا" يكون الخبر فى مثل قولك: خرجت فإذا الأسد ، محذوفا بلا خلاف[١٥٢]. ولا يجوز القول بحذفه فى مثل قولك: خرجت فإذا الأسد واقفا ، لأن احتياج المبتدأ إلى الخبر أكثر من احتياجه إلى الحال.

والظاهر أن هذا المثال قياس من المبرد. ولو كان مسموعا لذكره سيبويه. وكذلك ما ذهب إليه الكوفيون من نصب "القائم" جوازا فى نحو: خرجت فإذا زيد القائم. إنما هو قياس قاسوه بناء على مذهبهم فى جواز عمل "إذا" المفاجأة عمل وجدت كما سبق ذكره.

أما سيبويه فلا يجيز النصب بعد "إذا" المفاجأة. ومن ثم فقولك : خرجت فإذا زيد قائما ، أو فإذا زيد القائم - بنصب القائم - غير جائز عنده لعدم السماع. والمسموع عنده فيها الرفع. فقد أنكر على الكسائى النصب بعد "إذا" الفجائية فى المسألة الزنبورية المشهورة حين سأله الكسائى فقال: كيف تقول : كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هو إياها ، فقال سيبويه: فإذا هو هى ، ولا يجوز النصب. وسأله عن أمثال ذلك نحو: خرجت فإذا عبد الله القائم أو القائم؟ فقال: كل ذلك بالرفع. فقال له الكسائى العرب ترفع كل ذلك وتنصبه [١٥٣]

الثانى:

أنها ظرف مكان . وهو مذهب الكوفيين[١٥٤]. ووافقهم المبرد. حيث قال: "فأما "إذا" التى للمفاجأة فهى التى تسد مسد الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ. وذلك قولك: جئتك فإذا زيد ، وكلمتك فإذا أخوك" [١٥٥] اهـ

وعلى رأى المبرد تكون "إذا" ظرف مكان متعلقا بمحذوف تقديره "كائن" وشبهه من متعلقات الظروف العامة. وهذا المحذوف هو الخبر المقدم. أما عند الكوفيين فإذا نفسه هو الخبر ، وهو عندهم فى محل نصب على المخالفة. ويجوز عندهم أن يكون زيد فاعل بالظرف ، كما فى نحو: فى الدار زيد.[١٥٦]

الثالث:

أنها ظرف زمان وهو قول الزجاج .[١٥٧] وما يلزم عليه وقوع ظرف الزمان خبرا عن الجثة. وهو لا يجوز.

فإذا فى قولك: خرجت فإذا الأسد - خبر - ويمكن الاعتذار عنه بتقدير مضاف محذوف والأصل: فإذا وجود الأسد. أو أن الخبر محذوف لدلالة "خرجت" عليه. والأصل: خرجت فإذا السبع بالباب.

وأوضح الآراء الثلاثة وأحقها بالقبول رأى سيبويه ، لأنه الموافق لما جاء فى القرآن الكريم ، حيث جاءت "إذا" فجائية فى أربع وأربعين آية. وبعدها فى الجميع جملة اسمية. وإن شئت فارجع إلى:
النساء ٧٧ ، الأعراف ١٣٥ ، ٢٠١ ، يونس ٢١ ، ٢٣ ، النحل ٤ ، ٥٤ ، طه ٦٦ ، الأنبياء ١٢ ، ١٨ ، ٩٧ ، المؤمنون ٦٤ ، ٧٧ ، النور ٤٨ ، الشعراء ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٥ ، النمل ٤٥ ، القصص ١٨ ، العنكبوت ٦٥ ، الروم ٢٠ ، ٢٥ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٤٨ ، يس ٢٩ ، ٣٧ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٧٧ ، ٨٠ ، الصافات ١٩ ، الزمر ٤٥ ، ٦٨ ، فصلت ٣٤ ، الزخرف ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٧ ، الملك ١٦ ، النازعات ١٤

الفاء الداخلة على "إذا" المفاجأة

للعلماء فى الفاء الداخلة على "إذا" المفاجأة فى مثل قولك: خرجت فإذ السبع - ثلاثة أقوال ذكرها الرضى[١٥٨]

أولها: أنها جواب شرط مقدر. وقد نسبه الرضى إلى الزيادى. وهو مردود ، إذ يلزم عليه فساد المعنى بتقدير الشرط ، لأنك إذا قلت: خرجت فإذا السبع. كان التقدير : خرجت فإن خرجت إذا السبع. فيلزم التضاد بين خرجت وإن خرجت. قال الرضى: "ولعله أراد أنها فاء السببية التى المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها. . . . أى مفاجأة السبع لازمة للخروج". اهـ

الثانى: أنها زائدة. نسبه الرضى إلى المازنى، ولو كانت زائدة لجاز حذفها.
الثالث: أنها عاطفة حملا على المعنى. أى خرجت ففاجأت ، أو ففاجأنى. ونسبه الرضى إلى أبى بكر مبرمان. وهو الصواب.

وقوع "إذا" فى جواب الشرط:

تقع "إذا" فى جواب الشرط فتكون رابطا مثل الفاء ، ونحو قوله تعالى "وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِى آيَاتِنَا"[١٥٩] و "ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ"[١٦٠] و "حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمْ بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْأَرُونَ"[١٦١] و " حَتَّى إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَابًا ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ إِذَا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ"[١٦٢]. وهى "إذا" المفاجأة. وهى معاقبة للفاء ، فلا يجوز الجمع بينهما.

وذهب الزمخشرى إلى جواز الجمع بينهما. ففى قوله تعالى "واقترب الوعد الحق فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا"[١٦٣] قال [و "إذا" هى "إذا" المفاجأة. وهى تقع فى المجاز سادة مسد الفاء ، كقوله تعالى "إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ". فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد. ولو قيل:إذا هى شاخصة ، أو فهى شاخصة ، كان سديدا][١٦٤].اهـ فهو يرى أن إذا" فى الآية واقعة فى جواب "إذا" الشرطية فى قوله تعالى "حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج . . . "[١٦٥] ، وقد دخلت عليها الفاء. فتكون الواو فى "وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ" عاطفة على "فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ" والمعنى: إذا فتحت يأجوج ومأجوج واقترب الزعد الحق إذا هى شاخصة.

وما ذهب إليه ليس صوابا. والصواب ما قلناه من أن "إذا" والفاء يتعاقبان فى جواب الشرط ، ولا يجوز الجمع بينهما. قال سيبويه [وزعم الخليل أن إدخال الفاء على "إذا" قبيح. ولو كان إدخال الفاء على "إذا" حسنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا. فهذا قد إستغنى عن الفاء ، كما استغنت الفاء عن غيرها ، فصارت "إذا" ههنا جوابا ، كما صارت الفاء جوابا][١٦٦]. اهـ

والواضح فى الآية الكريمة أن "إذا" ليست واقعة فى جواب الشرط ، وأن الفاء معها عاطفة حملا على المعنى.

أما جواب "إذا" الشرطية فى قوله تعالى "حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ . . ." فمحذوف لدلالة قوله تعالى "وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ" عليه. والتقدير: إذا فتحت يأجوج ومأجوج قرب الوعد الحق. لأن خروج يأجوج ومأجوج واقع فى الدنيا ولا تشخص منه الأبصار. وإنما تشخص الأبصار إذا رأت أهوال يوم القيامة من تشقق السماء وتكوير الشمس وتسيير الجبال فوق الرءوس ، وتسجير البحار ، وغير ذلك من أهوال. فالقول بجواز مقارنة الفاء لإذا الواقعة فى جواب الشرط فاسد. والحمد لله ذى المن والطول ، والعطاء والفضل. بيده الأمر وهو على كل شىء قدير. والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وخاتم أنبيائه الكريم ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد:

فقد تم بحمد الله هذا البحث وعنوانه :"إذا" فى لغة العرب. وعلى الرغم من صغر الموضوع، وضيق مباحثه، وقلة مراجعه، جاء بحمد الله على ما يرضى القارئ، ويسر الناظر، لما فيه من مباحث قيمة، وآراء جديدة. وقد ناقشت فيه الأولين، وأمطت اللثام عما أستغلق فهمه على السابقين. وقد توصلت فيه إلى النتائج الآتية :

١ - أن "إذا" قد تكون ظرفا زمنه الحال. وذلك إذا وقعت بعد القسم فى مثل قوله تعالى " والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى ".

والعامل فى الظرف حينئذ هو فعل القسم المقدر. على خلاف ما ذهب إليه النحويون كابن الحاجب والرضى. وذلك لأن غشيان الليل وتجلى النهار موجودان دائما على ظهر الأرض. فلا تعليق فى القسم.

٢- أن الغالب فى "إذا" أن تكون ظرف زمن مستقبل. وقد تكون لزمن ماض منقطع أو مستمر، وقد تكون للحال.

٣- قوله تعالى " والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى " يثبت كروية الأرض.

٤- فساد قول سيبويه بأن "إذا" الشرطيه تعمل عند الضرورة، وفساد قول الفراء بأن عملها فى الشعر والنثر لغة قوم.

٥- العلة فى إعمال "متى" و"أين" المضمنتين معنى الشرط -الإبهام. ولذلك لم تعمل "إذا" الشرطية، لأنها مؤقتة.

٦- التوقيت فى "إذا" غالب لا لازم. ودليل ذلك من القرآن الكريم.

أدعو الله العلى القدير أن يجعل هذا البحث خالصا لوجهه الكريم. إنه على ما يشاء قدير. والحمد لله رب العالمين.

الدكتور
عوض مبروك عبد العزيز شحاته

أهم المصادر والمراجع

١- الأشباه والنظائر للسيوطى. تحقيق طه عبد الرءوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية

٢- الأشمونى " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك " مع حاشية الصبان. مطبعة دار الكتب العربية بمصر

٣- الأصول فى النحو. لابن السراج. تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة ببيروت.

٤- الأمالى الشجرية. لابن الشجرى. دائرة المعارف العثمانية بحيدرأباد الدكن. الطبعة الأولى.

٥- الامالى. لأبى على القالى. المطبعة التجارية. مطبعة السعاده. الطبعة الثالثة.

٦- الأنتصار. تأليف أحمد بن محمد ولاد التميمى مخطوط مودع فى دار الكتب المصرية تحت رقم ٧٠٥ نحو تيمور. ميكروفيلم ١٤١٠١

٧- الإنصاف فى مسائل الخلاف. لأبى البركات الأنبارى. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. طبعة سنة ١٩٨٢.

٨- أوضح المسالك. لابن هشام. المطبعة البهية المصرية.

٩- الايضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب. تحقيق الدكتور موسى بناى العليلى مطبعة العانى. بغداد

١٠- تفسير ابن كثير. دار إحياء الكتب العربية بمصر.

١١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. للمرادى. تحقيق د/ عبد الرحمن على سليمان. مكتبة الكليات الأزهرية. الطبعةالثانية.

١٢- الجنى الدانى فى حروف المعانى. للمرادى. تحقيق د/ فخر الدين قباوة. مؤسسة بيروت. الطبة الأولى

١٣- حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب. مطبعة المشهد الحسينى

١٤- حاشية الصبان على الأشمونى. مطبعة دار الكتب العربية بمصر.
١٥- خزانة الأدب. للبغدادى. تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجى.
١٦- الخصائص. لابن جنى. تحقيق محمد على النجار. دار الهدى. بيروت. الطبعة الثانية.
١٧- ديوان ابن الدمينة. تحقيق أحمد رأفت النفاخ. مكتبة دار العروبة. القاهرة.
١٨- ديوان أبى الأسود. تحقيق عبد الكريم الدجيلى. شركة النشر والطباعة العراقية. الطبعة الأولى
١٩- ديوان أبى دؤاد الإيادى. ضمن "دراسات فى الأدب العربى" لفوستاف فون غرنباوم. نقله إلى العربية إحسان عباس وآخرون. بيروت
٢٠- ديوان أبى العتاهية. دار صادر بيروت ١٩٨٠م.
٢١- ديوان أبى قيس صيفى بن الأسلت. تحقيق د/ حسن محمد باجورة. مكتبة دار التراث. القاهرة
٢٢- ديوان أبى نواس. تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالى. مطبعة مصر سنة ١٩٥٣م.
٢٣- ديوان الأعشى ميمون بن قيس - دار الكتاب اللبنانى بيروت.
٢٤- ديوان أمية بن أبى الصلت. جمع بشريموت - المطبعة الوطنية - بيروت. الطبعة الأولى.
٢٥- ديوان أوس بن حجر. تحقيق د/ محمديوسف نجم.
دار صادر بيروت
٢٦- ديوان جرير. دار صادر. بيروت.
٢٧- ديوان حاتم الطائى دار صادر بيروت سنة ١٩٨١م.
٢٨- ديوان حسان بن ثابت. شرح محمد العنانى. مطبعة السعادة.
٢٩- ديوان زهير بن أبى سلمى. دار صادر بيروت.

٣٠- ديوان عبيد بن الأبرص السعدى. دار صادر بيروت سنة ١٩٥٨م.
٣١- ديوان عنترة بن شداد. دار صادر بيروت.
٣٢- ديوان الفرزدق. دار صادر بيروت.
٣٣- ديوان قيس بن الحطيم. تحقيق د/ ناصر الدين الأسد. دار صادر بيروت.
٣٤- ديوان كعب بن زهير - دار الكتب المصرية - الطبعة الأولى
٣٥- ديوان النابغة الذبيانى تحقيق كرم البستانى. دار صادر بيروت.
٣٦- شرح أبيات سيبويه. لأبى يوسف بن سعيد السيرافى. تحقيق محمد على سلطانى. دار المأمون للتراث. دمشق
٣٧- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. لابن مالك. مخطوط مودع بدار الكتب برقم ١٣٦٢
٣٨- شرح الكافية الشافية. مخطوط مودع بمكتبة الأزهر برقم ٧٦٨
٣٩- شرح الرضى على الكفاية. دار الكتب العلمية. بيروت.
٤٠- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. لابن مالك. تحقيق د/عبد المنعم أحمد هريدى. مطبعة الأمانة. الطبعة الأولى
٤١- شرح المفصل لابن يعيش. تحقيق جماعة من العلماء بمعرفة مشيخة الأزهر. مكتبة المتنبى. القاهرة.
٤٢- شواهد التوضيح والتصحيح. لابن مالك. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى. عالم الكتب. الطبعة الثالثة
٤٣- كتاب سيبويه. تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجى.
٤٤- الكشاف. فى تفسير القرآن الكريم. للزمخشرى. دار الريان للتراث.
٤٥- لسان العرب. لابن منظور . دار المعارف. القاهرة
٤٦- معانى الحروف. تأليف أبى الحسن على بن عيسى الرمانى تحقيق د/ عبد الفتاح اسماعيل شلبى. دار نهضة مصر للطبع والنشر بالقاهرة.

٤٧- معانى القرآن. للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٤٨- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. مع حاشية الشيخ عرفة الدسوقى. مطبعة المشهد الحسينى. مصر
٤٩- المقتصد فى شرح الإيضاح العضدى للفارسى. تأليف عبد القادر الجرجانى. تحقيق د/ كاظم بحر المرجان. دار الرشيد للنشر. بغداد.
٥٠- المقتضب. لأبى العباس المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة لجنة إحياء التراث الإسلامى. القاهرة
٥١- النوادر فى اللغة. لأبى زيد الأنصارى. تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد. الطبعة الأولى. دار الشروق بيروت.
٥٢- همع الهوامع. للسيوطى. مطبعة السعادة. الطبعة الأولى.

الهوامش

١- آل عمران ١٥٩

٢- أنظر شرح الرضى على الكفاية ١: ٢٧٣

٣- انظر الهمع ٢: ٥٨

٤- انظر شرح الرضى على الكافية ٢: ١٠٨ ، ١٠٩

٥- البسر: التمر قبل أن يرطب لفضاضته، واحدته بسره . اللسان [بسر]

٦- كتاب سيبويه ٣: ٦٠

٧- المقتضب ٢: ٥٤ ، ٥٥

٨- شرح الرضى على الكافية ٢: ١٠٩

٩- البقرة ١٨٦

١٠- البقرة ١٩٦

١١- انظر البيان للأنبارى ١: ٥٦ ، والرضى ٢: ٢١٠ ، والهمع ١: ٢٠٦ ، ٢٠٧

١٢- الإيضاح فى شرح المفصل ١: ٥١٣

١٣- الرضى ٢: ١١١

١٤- ٣: ٦٠

١٥- المقتضب ٢: ٥٤ ، ٥٥

١٦- شرح الرضى على الكافية ٢: ١٠٩

١٧- المائدة ٣٣

١٨- الأنعام ١٠٩

١٩- المائدة ٣٤

٢٠- المائدة ٣٣

٢١- الكشاف ٢: ٥٧

٢٢- ويجوز أن تكون "أن" فى الآية بمعنى لعل. قال الرمانى فى معانى الحروف صـ ١١٢ [ويكون بمعنى لعل. حكى الخليل ائت السوق أنك تشترى لنا شيئا. أى لعلك. وعلى ذلك حمل قوله تعالى "وما يشعركم أنها إذا جاءت لايؤمنون" فى مذهب من فتح. أى لعلها]. اهـ. وفى الكشاف ٢: ٥٧ ، ٥٨ [وقيل أنها بمعنى لعل. من قول العرب: ائت السوق أنك تشترى لحما. وقال امرؤ القيس:

عوجا على الطلل المحيل لأننا
نبكى الديار كما بكى ابن خذام

وتقويها قراءة أبى: لعلها إذا جاءت لايؤمنون. وقرىء بالكسر على أن الكلام قد تم قبله. بمعنى وما يشعركم ما يكون منهم. ثم أخبرهم بعلمه فيهم فقال: إنها جاءت لايؤمنون البتة]. اهـ وعليه فإذا مؤقتة.

٢٣- النساء ٢٥

٢٤- النساء ٨

٢٥- لقمان ١٥

٢٦- البقرة ٢٨٣

٢٧- انظر البيان للأنبارى ١: ٥٦

٢٨- الهمع ١: ٢٠٧. وانظر المغنى ١:١٠٢ ، ١٠٣

٢٩- شرح الكافية ٢: ١١٠

٣٠- الإيضاح فى شرح المفصل ١: ٥١٣

٣١- شرح الرضى ٢:١١١

٣٢- المغنى ١:١٠٣

٣٣- البقرة ٢٨٢

٣٤- المغنى ١:١٠٣

٣٥- المرجع السابق.

٣٦- المغنى ١: ١٠٤

٣٧- المغنى ١: ١٠٤ ، ١٠٥

٣٨- شرح الرضى على الكافية ٣: ١١٠

٣٩- البيت فى ديوان قيس بن الحطيم ، تحقيق د. ناصر الدين الأسد. دار صادر صـ٨٨ والمعنى: إذا ضاقت الحرب عن مجال الخيل واستعمال الرماح نزلنا للمضاربة بالسيوف ، فإن قصرت عن إدراك الأقران خطونا إليهم إقداما عليهم فألحقنا بهم.

٤٠- خندف: أم إلياس ، وإليها ينسب بنوتيمم ، وتنويها ضرورة. وافتخر بها الفرزدق لأنه تميمى. والبيت فى ديوانه صـ٢١٦ مفردا. وخبت النار - من باب نصر - : لم يبق منها شىء. وقيل سكن لهبها ، وبقى جمرها. تقد تشتعل.

والمعنى: ترفع لى قبيلتى من الشرف ما هو فى الشهرة كالنار المتوقدة فى الوقت الذى قصرت بغيرى قبليته.

٤١- فاعل "تزل" ضمير مستتر للمخاطب ، عرفتها: يريد عرفت أنها نزلتها وحلتها ، واكف: سائل ، تسجم: جواب "إذا". والبيت نسبه ابن السيرفى فى شرح أبيات سيبويه ٢: ١٣١ إلى جرير بلفظ:

"لها ذارف من دمع عينيك تذهب"

٤٢- الضمير فى منها يعود إلى ناقته ، والناشط: الثور الوحشى ، والمذعور: الخائف.

يريد أنه إذا بعث ناقته للسير فكأنه بعث ببعثه إياها ثورا وحشيا قد خرج من أرض إلى أرض لشىء خافه. فهو يعدو أشد العدو.

٤٣- الكتاب ٣: ٦١

٤٤- ص ٢٦٠

٤٥- ص ١٨

٤٦- ص ٨٩

٤٧- معانى القرآن ٣: ١٥٨

٤٨- ٣ : ١٨٨

٤٩- شاعر جاهلى عاش قبل الإسلام بدهر. انظر ترجمته فى المؤتلف والمختلف برقم ٤٤ ص ٢٧

٥٠- ق ٤١

٥١- ١ : ٣٠٢

٥٢- الحماسة البصرية ١: ١١٨

٥٣- المصدر السابق ٢: ١٠٩

٥٤- ديوانه صـ٤٣

٥٥- الحماسة البصرية ٢/ ٣٢

٥٦- الحماسة البصرية ٢: ٣٦

٥٧- ديوانه صـ٧٥

٥٨- اللسان "خشى"

٥٩- اللسان "خصب"

٦٠- ديوانه صـ١٥

٦١- شرح ابن يعيش على المفصل ٤ : ٩٦

٦٢- المقضب ٢: ٧٤ ، ٧٥

٦٣- ١ : ١٠٦

٦٤- شرح الرضى ١: ١٧٤

٦٥- الإيضاح فى شرح المفصل ١: ٥١١

٦٦- المغنى ١ : ١٠٠

٦٧- شرح الرضى على الكافية ٢: ١١٠

٦٨- الإيضاح فى شرح المفضل ١: ٥١٣

٦٩- شرح الرضى على الكافية ٢: ١١١

٧٠- انظر الأشباه والنظائر ٤: ٨٣-٩٠

٧١- الأنعام ١٥٢

٧٢- النساء ١٠١

٧٣- البقرة ١٩٦

٧٤- النساء ٢٥

٧٥- ديوانه ص ٤١

٧٦- هود ٣٤

٧٧- الضحى ٩

٧٨- الواقعة ٨٨

٧٩- محمد ٣٦ ، ٣٧

٨٠- فى شرحه على الألفيه ٤: ٢٦٧ ، ٢٦٨

٨١- فى شرحه على الألفيه ٤: ٢٢

٨٢- ديوانه ص ٧٥

٨٣- الفتح ٢٥

٨٤- البقرة ١٨٠

٨٥- انظر الإنصاف ٢: ٦٢٠ ، والمغنى ١: ١٠٠

٨٦- البيان ١: ١٤١

٨٧- انظر الأشباه والنظائر ٢: ٨٦

٨٨- يونس ٨٤

٨٩- انظر الأشمونى مع الصبان ٤: ٢٢ ، والأشباة والنظائر ٤: ٨٨

٩٠- الزمر ٧٣

٩١- الفتح ٢٧

٩٢- الشورى ٣٧

٩٣- الشورى ٣٩

٩٤- آل عمران ٢٥

٩٥- انظر الإنتصار ١٩٠ ، ونوادر أبى زيد ص ٢٠٨

٩٦- الليل ١

٩٧- الإيضاح فى شرح المفصل ١: ٥١٢
٩٨- شرح الرضى على الكافيه ٢: ١١١
٩٩- الشـــورى ٢٩
١٠٠- الزخـــرف ١٣
١٠١- البقـــرة ٢٨٢
١٠٢- البقـــرة ٢٨٢
١٠٣- الزمـــر ٧١ ، ٧٣
١٠٤- الواقعـــة ١
١٠٥- الذاريات . الآية ٣٤، وبعض الآية ٣٥
١٠٦- المغـنى ١: ١٠١
١٠٧- الكهـف ٩٣
١٠٨- الكهـف ٩٦
١٠٩- الكهف ٩٦
١١٠- الأحقاف ١١
١١١- غافر. من الآيتين ٧٠ ، ٧١
١١٢- الأعراف ٤٤
١١٣- البقرة ١١
١١٤- البقرة ١٤
١١٥- التوبة ٩٢
١١٦- شرح الرضى على الكافية ٣: ١٠٨
١١٧- الجمعة ١١
١١٨- الهمع ١:٢٠٦
١١٩- الهمع ١:٢٠٦
١٢٠- الإيضاح فى شرح المفصل ١: ٥١٢
١٢١- الإنشقاق ١٨

١٢٢- شرح الرضى على الكافية ٢: ١١١ ، ١١٢

١٢٣- الليل ٢

١٢٤- المدثر ٣٤

١٢٥- التكوير ١٧ ، ١٨

١٢٦- الإنشقاق ١٨

١٢٧- الضحى ٢

١٢٨- التوبة ٩٢

١٢٩- التوبة ١١٨

١٣٠- هود ٤٠

١٣١- الحجر ١٩

١٣٢- الأعراف ٢٨

١٣٣- الأنفال ٣١

١٣٤- النحل ٢٤

١٣٥- النحل ٥٨

١٣٦- الإسراء ٤٦

١٣٧- الأنفال ٢

١٣٨- يونس ٢١

١٣٩- الرعد ١١

١٤٠- فى اللسان "فجأ" : فَجِئَهُ الأمرُ وفَجَأَهُ ، بالكسر والفتح يَفْجَؤُهُ فَجْأً وفُجَاءَةً ، بالضم والمد ، وَافْتَجَأَهُ وَفَاجَأَهُ مُفَاجَأَةً وفُجَاءً: هجم عليه من غير أن يشعر به. وقيل : إذا جاء بغتة من غير تقدم سبب. ا.هـ

١٤١- الأنعام ٤٤

١٤٢- الأعراف ١٠٧

١٤٣- الأعراف ١٠٨

١٤٤- الأعـراف ١١٧

١٤٥- المقتضـب ٣: ٢٧٤

١٤٦- شرح الرضى على الكافية ٢: ١١٢

١٤٧- المغـنى ١: ٩٣

١٤٨- شرح الرضى على الكافية ١: ١٠٤

١٤٩- ١: ٩٥

١٥٠- بالرفـع

١٥١- ٣: ١٧ ، ١٨

١٥٢- شرح الرضى على الكافية ١: ١٠٤

١٥٣- انظر المغنى ١: ٩٥ ، والأشباه والنظائر ٣: ٦٥

١٥٤- أنظر شرح الرضى على الكافية ١: ١١٢

١٥٥- المقتضـب ٣: ١٧٨

١٥٦- الرضى على الكافية ٢: ١١٢

١٥٧- الرضى على الكافية ٢: ١١٢

١٥٨- الرضى على الكافية ١: ١٠٤

١٥٩- يونس ٢١

١٦٠- النحـل ٥٤

١٦١- المؤمنون ٦٤

١٦٢- المؤمنون ٧٧

١٦٣- الأنبيـاء ٩٧

١٦٤- الكشـاف ٣: ١٣٥

١٦٥- الأنبيـاء ٩٦

١٦٦- ٣: ٦٤